2020

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

التقرير السنوي

التقرير السنوي

فخامة الرئيس محمود عبَّاس
رئيس دولة فلسطين

كان العـام 2020 مختلفاً جداً عن الأعوام السـابقة في مـا يتعلق بعمل مجلـس إدارة الهيئة، حيـث اضطرته جائحة الكورونـا التي تعصف بالعالم، ولم تسـتثنِ دولة فلسـطين، إلى اللجوء إلـى الاجتمـاع الافتراضي كوسـيلة للتواصـل. مع ذلـك، عقد المجلـس اجتماعاتـه بانتظام، وتعامـل مع جميع البنود على جـدول أعماله بنجاح وبكل كفاءة واتخذ القرارات المناسـبة، كما قامت الإدارة التنفيذية بمتابعة القرارات حسـب الأصول. ومن الجدير بالذكـر، أن الإدارة التنفيذية كانت سـبّاقة إلى إحـكام تدابير السـلامة العامة في مقـر الهيئة، وتنظيم العمـل بما يضمن اسـتمراريته، واسـتحقت لذلك الثنـاء والتقدير. كلنا نـدرك أن الجائحة لم تنتهِ بعـد، وأن اليقظة يجب أن تكون سـيدة الموقف لفترة قادمة لا نعرف إلى أي مـدى تطول، ولكن لا يتوقع أحد أن لا يتأثـر نمط العمل في العـام المقبل بالظروف التي يفرضها الحفاظ علـى الصحة العامة. وبينما سـنكون قد راكمنا خبرة لا بـأس بها للتعامل مع هـذا الظرف في مقبل الأيام والشـهور، فإننا يجـب أن نكون واعين لأهمية الاسـتمرار في ممارسـة الحيطـة والحذر، واتخاذ الإجـراءات لمنع التعـرض للإصابة بمـرض كوفيـد – 19، ونأمل أن نصل بمشـيئة اللّه إلى بر الأمـان في وقت غير بعيد، نعـود بعد ذلك إلى ممارسـة أعمالنا بالطريقـة العادية، بعد أن نكون قد اكتسـبنا بعض العادات الحميدة، سـواء تلك التي تتعلق بالاسـتهلاك، أو التي تسـاعد في منع تفشـي الأمراض.

علـى صعيد آخـر وذي صلـة، كان لتداعيـات جائحـة كورونا انعكاس سـلبي علـى القطاعات التي تشـرف عليهـا الهيئـة، حيـث انخفضـت التدفقـات النقدية بشـكل ملحوظ لشـركات التأجيـر التمويلـي والتأميـن، وذلـك نتيجـة عدم قـدرة العديـد مـن المسـتفيدين والمؤمن لهـم علـى الإيفـاء بالتزاماتهم الشـهرية وأقسـاط التأميـن، إضافة إلـى التراجـع الحاد في أنشـطة التـداول فـي بورصة فلسـطين نتيجـة للانعـكاس السـلبي لجائحـة كورونـا على الاقتصـاد الفلسـطيني. وتماشـياً مع توجهـات الحكومة وحالـة الطوارئ التي أصـدر فخامة الرئيـس قـرارات بشـأنها، كان علـى المجلـس أن يتخـذ القـرارات المتعلقـة بالحفـاظ علـى السـلامة العامـة والاسـتدامة فـي القطاعـات التـي تشـرف عليها الهيئـة، وحمايـة حقوق

المتعاملين، أو أن يوصي بها إلى مجلس الوزراء، حسب واقع الحال، وبخاصة في قطاعي التأمين والأوراق المالية، فقام بذلك في الوقت المناسب، وانتظم العمل في القطاعات المختلفة دون مشاكل تذكر، وبطريقة مريحة دون تأثير سلبي على متطلبات الحفاظ على الصحة العامة. ومن الجدير بالذكر أن الأثر السلبي الذي تركته الجائحة على الاقتصاد ككل، لم يؤثر بشكل ملموس على الوضع المالي للهيئة، ولذا استطاعت الهيئة أن تفي بالتزاماتها كالعادة.

بانتهاء العام 2020، ينتهي برنامج العمل المرتبط بالخطة الاستراتيجية الخمسية 2016-2020، وقد قام المجلس بتقييم تنفيذ هذه الخطة، وأبدى رضاه عن الإنجاز بشكل عام، ولاحظ أن المعيقات التي أدت إلى عدم تحقيق بعض بنود الخطة، كانت في غالبيتها ذات طبيعة قانونية خارج صلاحيات الهيئة. في هذا السياق، يذكر أن بعض القوانين والأنظمة أو التعديلات عليها، كقانون التأمين، لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد من قبل الجهات المختصة، بما في ذلك في الهيئة، وسنعمل على أن تكون هذه القوانين والأنظمة ضمن برنامج السنة الأولى في الخطة الاستراتيجية الخمسية القادمة.

لقد استمرت الجهود التي تبذلها الهيئة ضمن خطتها لإقامة مقر لها مصمم حسب احتياجاتها، ولكن الظروف السائدة، بسبب الجائحة، حالت دون تنظيم حفل وضع الحجر الأساس للمبنى كما كان مخططاً. مع ذلك، حصل تقدم مهم، وإن أخذ بعض الوقت، من حيث الحصول على التراخيص والأذونات اللازمة من الجهات الحكومية المختصة، ونأمل أن يشهد العام المقبل 2021 إنجازات على الأرض، علماً بأن الهيئة كانت قد أقامت سياجاً حول قطعة الأرض، واشترت الأشجار الحرجية لتغرسها في أجزاء منها حسب مخطط التصميم العام للمبنى وحواليه.

لا يفوتني في هذا التقديم أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، على الجهود التي بذلوها في تسيير عمل الهيئة، وتزويدهم الإدارة التنفيذية، من خلال قرارات المجلس ومداولاته، بالنصح والتوجيهات التي ساعدتها في القيام بواجباتها نحو تحقيق أهداف الهيئة. كما أتوجه بالشكر، باسمي وبالنيابة عن مجلس إدارة الهيئة، إلى جميع العاملين في الهيئة، وفي مقدمتهم الإدارة التنفيذية، على جهودهم نحو تطور العمل وتحسين مستوى الأداء.

نبيل قسيس

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور نبيل قسيس
رئيس مجلس الإدارة

السيد طارق المصري،
نائب الرئيس، ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني.

السيد محمود نوفل،
ممثلاً عن وزارة المالية.

السيد محمد مناصرة،
ممثلاً عن سلطة النقد الفلسطينية.

السيد جمال حوراني،
ممثلاً عن المصارف العاملة في فلسطين.

السيد محمد أبو رمضان،
ممثلاً عن الشركات المساهمة الفلسطينية.

الدكتور عبد الفتاح أبو شكر،
ممثلاً عن الشركات المساهمة الفلسطينية

الـــرؤيـــا

"هيئـــة رقابية فاعلة تعمـــل على الارتقاء بســـوق رأس المـــال في فلســـطين، وحماية مصالح المتعاملين فيه).

الـرسالـة

"التنظيم والإشـــراف والرقابـــة على أداء كل مـــن قطاعـــات الأوراق المالية، والتأميـــن، والرهن العقـــاري، والتأجير التمويلي في فلســـطين، وتطويرها، بما يحقق مبادئ الشـــفافية والعدالة والنزاهـــة وفقاً لأفضل الممارســـات الدولية".

الأهداف الاستراتيجية

- النهوض بقطاع التأمين من خلال إعادة هيكلته وتنظيم أوضاع القطاع، بما يسهم في تحقيق استقراره ونموه.
- تنشيط قطاع الأوراق المالية وتعميقه، وزيادة وعي المجتمع حول أهمية الاستثمار في قطاع الأوراق المالية.
- خلق البيئة المواتية لعمل قطاع تمويل الرهن العقاري ونموه.
- تطوير الخدمات التي يقدمها قطاع التأجير التمويلي ورفع مساهمته الاقتصادية.
- إعداد تطورات تنظيمية داخلية تعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الهيئة.

المحتويات

- تمهيد 12
- إستراتيجية الهيئة 12
- قرارات وتعليمات 13

قطاع الأوراق المالية 16

- تعريف بالقطاع 17
- إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع الأوراق المالية 17
- أبرز تطورات العام 2020 19

قطاع التأمين 24

- تعريف بالقطاع 25
- إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع التأمين 25
- أبرز تطورات العام 2020 28

قطاع التأجير التمويلي 34

- تعريف بالقطاع 35
- إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع التأجير التمويلي 37
- أبرز تطورات العام 2020 37

قطاع تمويل الرهن العقاري 41

- تعريف بالقطاع 42
- أبرز تطورات العام 2020 42

خدمات مالية غير مصرفية أخرى 44

- التخصيم 45
- حوكمة الشركات والشمول المالي 45

الملاحق 51

- حاكمية المؤسسة 52
- البيانات المالية للهيئة 52
- إحصائيات وبيانات قطاع الأوراق المالية 52
- إحصائيات وبيانات قطاع التأمين 52
- إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي 52
- تطوير القدرات 53

النسخة الإنجليزية 1

الهيئة

تمهيد

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004. وهي بذلك هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة كافة الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لسير أعمالها وممارسة نشاطاتها والتصرف فيها وفق أحكام القانون. تمكنت الهيئة خلال السنوات القليلة منذ تأسيسها من تحقيق انجازات ملموسة في القطاعات التي تشرف عليها، حيث أصبحت تشرف وتراقب وترخص جميع العمليات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية من اكتتاب عام أو ثانوي أو إدراج أو زيادة رأس المال وغيرها. كما وحققت الهيئة تقدماً ملحوظاً في إدارة وإصلاح قطاع التأمين الذي عانى الكثير خلال السنوات الماضية. وتعمل الهيئة في الوقت الحاضر على استكمال البيئة القانونية والإدارية المنظمة لقطاعات الرهن العقاري والتأجير التمويلي والنشاط المالي غير المصرفي. كما وقطعت الهيئة شوطاً ملحوظاً في اتصالاتها وتنسيق مهامها وبرامجها وخطواتها المستقبلية مع جميع الأطراف المعنية سواء في الوطن وفي الخارج مستفيدة من تجارب الدول الناجحة في هذه المجالات.

إستراتيجية الهيئة

أقر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استراتيجية الهيئة الخمسية (2021-2025). وتسهم الاستراتيجية في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل بتوسعة نطاق القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع المالي غير الرسمي، من خلال توفير بيئة رقابية وتنظيمية لطرح خدمات ومنتجات مالية غير مصرفية جديدة؛ والمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير خيارات إضافية من الوسائل التمويلية غير المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ورياديي الإعمال؛ وتوظيف التكنولوجيا المالية في مختلف القطاعات الخاضعة لإشراف الهيئة.

وتتلخص البرامج والمشاريع الرئيسية لاستراتيجية الهيئة في الآتي:

1. تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي وتوفير البيئة الممكنة لها.
2. النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
3. استدامة القطاعات المالية تحت إشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.

قرارات وتعليمات

أولاً: أصدر مجلس إدارة الهيئة عدداً من القرارات التي تهدف إلى حماية المتعاملين في القطاع المالي غير المصرفي الى جانب قرارات تهدف الى الحد من التداعيات الناجمة عن انتشار جائحة «كورونا» على مستوى العمل في القطاعات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف الهيئة.

الجانب	رقم الجلسة	تاريخ إنعقاد الجلسة	رقم القرار	القرار
استراتيجية الهيئة	2020/07	2020/11/25	2020/43	بخصوص استراتيجية الهيئة المقترحة للأعوام 2021-2025
الجانب التنظيمي الداخلي	2020/02	2020/03/18	2020/13	بخصوص تعليمات رقم (2) لسنة 2020 بشأن ابتعاث وايفاد وتدريب موظفي الهيئة
	2020/07	2020/11/25	2020/44	بخصوص تعديل الهيكل التنظيمي للهيئة
الجانب التشريعي	2020/01	2020/02/27	2020/03	بخصوص تعليمات الرقابة والاشراف على الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق
			2020/09	بخصوص تعليمات رقم (3) لسنة 2020 بشأن معايير الملاءة المالية لشركات الاوراق المالية
	2020/05	2020/07/09	2020/27	بخصوص تعليمات تنظيم الية دخول السوق للقطاعات الخاضعة لرقابة وأشرف الهيئة.
	2020/06	2020/09/15	2020/45	بخصوص تحديد قيمة وديعة شركات التأمين
	2020/07	2020/12/05	2020/51	بخصوص تعديل نظام الإفصاح الساري لدى بورصة فلسطين.
شطب إدراج بعض الشركات من بورصة فلسطين	2020/06	2020/09/10	2020/35	بخصوص شطب ادراج أسهم شركة جلوبال كوم للاتصالات من سجلات بورصة فلسطين
			2020/36	بخصوص شطب ادراج أسهم المؤسسة العقارية العربية من سجلات بورصة فلسطين
قرارات مجلس الإدارة بخصوص تداعيات جائحة كورونا	2020/01	2020/02/27	2020/47	بخصوص التوصية بمنح خصم على قسط وثائق تأمين المركبات العمومية وحافلات النقل العام
	2020/03	2020/04/18	2020/19	تقرير المصلحة العامة بشؤون التداول في بورصة فلسطين
	2020/05	2020/07/09	2020/03	بخصوص عمل شركات التأمين خلال جائحة كورونا
	2020/06	2020/09/10	2020/32	بخصوص تأثر قطاع الأوراق المالية في ظل جائحة كورونا

ثانياً. أصدر مدير عام الهيئة العديد من التعاميم الإدارية الخاصة بالإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا التي من شأنها التخفيف والحد من التداعيات الناتجة عن انتشار الجائحة على مستوى العمل في هيئة سوق رأس المال، ومنها ما يلي:

01. التعميم رقم (5) الصادر بتاريخ 2020/3/1 بإلغاء كافة ورشات العمل والمؤتمرات كإجراء احترازي للوقاية من فيروس كوفيد 19 (كورونا) من تاريخ صدور التعميم.

02. التعميم رقم (7) الصادر بتاريخ 2020/3/05 بوجوب أخذ موافقة الهيئة المسبقة قبل شروع أي موظف بالسفر خارج فلسطين لأي سبب كان، وخضوع الموظف العائد من أية دولة سجلت فيها إصابات بفيروس كورونا إلى العزل المنزلي لمدة ١٤ يوماً من تاريخ دخوله إلى فلسطين، والطلب من أي موظف عليه أعراض إنفلونزا عرض نفسه على الطب الوقائي، للتأكد من عدم إصابته بفيروس كورونا، مع ضرورة ارتداء كمامة في الهيئة.

03. التعميم رقم (8) الصادر بتاريخ 2020/03/09 بخصوص الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا الذي جاء تنفيذاً لمرسوم فخامة الرئيس محمود عباس، حفظه الله، والتعليمات الصادرة عن دولة رئيس الوزراء بشأن التعامل مع فيروس كورونا.

04. التعميم رقم (10) الصادر بتاريخ 2020/4/23 بخصوص دوام موظفي الهيئة خلال حالة الطوارئ وشهر رمضان المبارك، الذي راعى كافة الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة في فلسطين.

05. التعميم رقم (12) الصادر بتاريخ 2020/5/6 بخصوص استمرار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا، وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2020/05/05.

06. التعميم رقم (15) الصادر بتاريخ 2020/6/17 بخصوص الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا، وفقاً لمرسوم فخامة الرئيس محمود عباس–حفظه الله– بإعلان حالة الطوارئ لمواجهة فيروس كورونا في دولة فلسطين، وإلى الإعلان الصادر عن دولة رئيس الوزراء بتاريخ 2020/5/25 بهذا الخصوص.

ثالثاً. الإمكانيات التي تم تسخيرها أثناء الجائحة رغم الضائقة المالية

على الرغم من الضائقة المالية التي مرت بها الهيئة بسبب انخفاض إيراداتها الناتجة عن تراجع أداء القطاعات التي تشرف عليها، فإنه تم تسخير العديد من الإمكانيات للعمل، وذلك على النحو التالي:

- توفير كل ما يلزم لتهيئة البيئة الإلكترونية للهيئة، وذلك لتمكين كافة موظفي الهيئة من العمل؛ سواء من مكان العمل أو من مكان إقامتهم، كما وفرت أجهزة الحاسوب اللازمة للعمل عن بعد.
- الوفاء بكافة الالتزامات المالية تجاه الموظفين والموردين وغيرهم، الأمر الذي أدى إلى القدرة على استمرارية العمل.
- استخدام الإمكانيات الإلكترونية المتاحة في مشاركة وإشراك موظفي الهيئة في ورش العمل المهنية المنعقدة عن بعد.

الإجراءات الأمنية واستمرار المحافظة على حرية الرأي وحقوق الإنسان

إن الجو العام في المؤسسة خلال فترة الجائحة كان منسجماً وتوجهات الحكومة من حيث الحرص على تنفيذ إجراءات الحكومة بشكل متين، ومنع إثارة الشائعات التي قد تؤدي إلى إثارة الفزع والارتباك بين الموظفين والمواطنين بشكل عام، حيث تم التعامل مع الإصابات داخل الهيئة بحكمة بالغة ومستوى عالٍ من الوعي، مع فتح المجال لجميع الموظفين بجميع المستويات لتقديم أي اقتراحات بناءة تساعد في إدارة الأزمة.

قطاع الأوراق المالية

تعريف بالقطاع

يعتبر قطاع الأوراق المالية مركزاً حيوياً في أي نظام اقتصادي حديث لما له من دور في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ تؤدي مؤسسات القطاع مجتمعة دوراً بارزاً ومهماً في توفير إحدى أهم قنوات تعبئة المدخرات نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية. ومن هذا المنطلق، تكمن الأهمية المالية للقطاع في تمويل المشاريع بالنسبة للمؤسسات، وتوظيف المدخرات للمستثمرين، واستقطاب رؤوس الأموال للجهات الراغبة في تنويع استثماراتها، ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد بشكل عام، وبتسريع وتيرة التنمية المحلية بشكل خاص.

إلا أن القارئ لنتائج أعمال الشركات والمتابع لنشاط السوق في العام الماضي 2020، يرى أنه ومع إعلان حالة الطوارئ خلال شهر آذار، بدأ المتعاملون في السوق يخشون أن يتحول تفشي هذا الفيروس إلى جائحة عالمية، الأمر الذي أدى إلى حدوث هبوط حاد في أسعار الأوراق المالية الفلسطينية عن مستويات غير مسبوقة في مثل ذلك الوقت مقارنة بالأعوام الماضية، حيث تزامنت مع متغيرات عالمية في الأسواق الإقليمية، وبهبوط قياسي بأسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي، ما زاد من ضعف الإقبال على المخاطر الاستثمارية، وعزوف المتعاملين بالأوراق المالية عن السوق باحثين عن ملاذٍ آمن آخر لاستثماراتهم.

إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع الأوراق المالية

تراجعت مؤشرات البورصة، بشكل ملحوظ، من حيث القيمة السوقية وأحجام التداول خلال فترة الجائحة، حيث تراجع مؤشر القدس في العام 2020 بمقدار 54 نقطة، وبنسبة تراجع حوالي 10 %، كما تراجع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 39 %، وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 31 %، أما من حيث القيمة السوقية، فقد انخفضت بنسبة 8 % منذ بداية العام.

كما أثر قيام العديد من الشركات المدرجة بتأجيل توزيع الأرباح النقدية أو تحفيض نسبة التوزيع هذا العام سلباً على معطيات التداول، وأعطت شعوراً سلبياً بين أوساط المتعاملين في تعاملاتهم في البورصة.

وبالنظر إلى القطاعات المشكلة لمجموع الشركات المدرجة، فنرى أن نتائج قطاع البنوك والخدمات المالية كان من أكثر القطاعات تضرراً، حيث انخفض بنسبة تقارب 39 % عن العام الذي سبقه 2019، يليه قطاع الخدمات بنسبة انخفاض تقارب 27 %، من ثم انخفض قطاع الاستثمار بنسبة تقارب 16 %، أما قطاع الصناعة، فانخفض بنسبة 5 %. على الجانب الآخر غرد

قطـــاع التأميـــن للشركات المدرجة والغير مدرجة في السوق منفـرداً بارتفـــاع نسبته 10.15 % عـن الأرباح التـي حققهـا فـي العـام 2019.

وعلـــى أثـــر تلـــك التداعيات، كانـــت الهيئـــة تتابـــع تداعيات الأزمة بشـــكل مســـتمر، ما اســـتلزم اتخـــاذ قـــرارات جوهريـــة من خلال مـــا يلي:

العمـــل علـــى إصـــدار جملـــة مـــن القـــرارات تماشـــياً مـــع حالـــة الطـــوارئ المصاحبـــة لجائحـــة كورونـــا، واســـتئناف التـــداول بتاريـــخ 2020/5/3، وذلـــك بعـــد توقـــف دام 40 يومـــاً، ولكـــن ضمـــن ضوابـــط وإجـــراءات مخففـــة أقرهـــا مجلـــس إدارة الهيئـــة تضمنـــت:

- تمكيـــن شـــركات الأوراق المالية من إدخـــال وتنفيذ أوامـــر عملائها عن بعد (مـــن خلال نظام التـــداول الإلكترونـــي)، ودون الحاجة إلـــى توجّه عملاء شـــركات الأوراق المالية والمســـتثمرين إلى مقر تلك الشـــركات، وبمـــا يراعي الإجـــراءات الاحترازيـــة والوقائية كافة.
- الطلـــب من الشـــركات المســـاهمة العامـــة المدرجة فـــي الســـوق الإفصاح عن أثـــر جائحة كورونـــا والمخاطـــر المحتملة علـــى أعمالها.
- التعميـــم بموجـــب قـــرار عطوفـــة الســـيد مراقـــب الشـــركات الصـــادر بتاريـــخ 2020/3/15، والمتضمـــن العنايـــة الواجب اتخاذهـــا من قبل الســـادة الشـــركات المســـاهمة العامة عند عقد اجتمـــاع هيئاتهـــا العامة الســـنوية.
- تقليص ســـاعات التـــداول خلال الجلســـة الواحدة من ثلاث ســـاعات إلى ســـاعتين، لتكون من الســـاعة العاشـــرة صباحاً وحتى الثانية عشـــرة ظهراً.
- تعديل هامش التذبذب الســـعري لتذبذب أســـعار الأوراق المالية في الجلســـة الواحدة للسوق الأول، بحيـــث يكـــون الحد الأدنى للانخفاض الســـعري 5 % مع بقاء نســـبة التذبذب الصعودي كمـــا هي وبواقـــع 7.5 %، في حين تبقى الحـــدود القصوى لتذبذب أســـعار الأوراق المالية في الجلســـة الواحدة للســـوق الثانـــي صعوداً ونـــزولاً كما هـــي واردة في نظام التداول الســـاري في بورصة فلســـطين دون أي تعديل.

أبرز تطورات العام 2020

بالرغم من أن العام 2020 عاماً استثنائياً على كافة الأصعدة، إلا ان الإدارة العامة للأوراق المالية قامت خلاله باستكمال تطوير بيئتها التشريعية من خلال تحديث تعليمات الملاءة المالية للشركات الأعضاء والتعديل على بعض بنود تعليمات الإفصاح، بالإضافة الى مصادقة الهيئة على التعديل لعدد من قواعد السوق. أما على الصعيد الفني فقد قامت الإدارة بتطوير أدواتها الإشرافيه في مجال الرقابة على التداول والتفتيش. ولتحقيق غاياتها، تمارس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، من خلال الإدارة العامة للأوراق المالية، وبموجب الصلاحيات الممنوحة لها قانوناً، دوراً رقابياً على قطاع الأوراق المالية، وكافة الجهات المرخصة والعاملة فيه، حيث تقوم الإدارة العامة للأوراق المالية، إلى جانب مساهمتها في التطوير البيئي والتشريعي والفني لعمل قطاع الأوراق المالية من جهة، ومن خلال دوائرها المركزية من جهة أخرى، بما يلي:

1. الرقابة على التداول:

- تولي مهام الرقابة على التداول بشكل كامل من خلال دائرة الرقابة على عمليات السوق، وذلك تزامناً مع قرار بورصة فلسطين القاضي بإنهاء اتفاقية النظام الإلكتروني للرقابة على التداول (سمارتس) والاعتماد على البدائل الفنية التي طورتها الهيئة ذاتياً، والتي تعمل بالمعايير والعتبات الرقابية نفسها التي يعمل عليها نظام (سمارتس).
- الرقابة على السوق لضمان المنافسة والشفافية في تقديم خدمات الوساطة المالية، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحد من التلاعب والغش في السوق.

2. الترخيص:

يتم تشكيل لجنة ترخيص كل عام من قبل 3 أعضاء من الموظفين العاملين في قطاع الأوراق المالية، حيث تم ترخيص وتجديد أنشطة وأعمال الأوراق المالية للجهات الأتية:

أ. ترخيص ثماني شركات أوراق مالية أعضاء، وذلك لممارسة أعمال الوساطة المالية لحسابه ولحساب الغير ولإدارة الإصدارات.

ب. ترخيص 29 وسيطاً معتمداً و 6 مستشارين ماليين.

ت. ترخيص خمسة مصارف للعمل كحافظ أمين.

ث. ترخيص جهة اعتبارية لممارسة نشاط مستشار استثمار.

3. الإصدار والتحليل المالي:

- إجراء التحليل المالي لجميع الشركات المساهمة العامة المدرجة بشكل سنوي على نحو تفصيلي ونحو تجميعي وفق القطاع الذي تنتمي إليه تلك الشركات.
- وافقت الهيئة على زيادة رأسمال ثماني شركات مساهمة عامة عن طريق توزيع أسهم مجانية واكتتاب ثانوي وخاص، من خلال رسملة الاحتياطي الاختياري و/أو الأرباح المدورة، و/أو شريك استراتيجي، وهي على النحو التالي

الشركة	عدد الاسهم
مستشفى إبن سينا التخصصي	22,000,000
بنك فلسطين	4,000,000
البنك الإسلامي العربي	3,550,000
بنك القدس	3,000,000
البنك الإسلامي الفلسطيني	3,000,000
العربية الفلسطينية للإستثمار	6,000,000
تمكين الفلسطينية للتامين	4,000,000

ووافقت الهيئة على زيادة رأسمال شركة واحدة عن طريق الاكتتاب الخاص، وهي على النحو التالي:

الشركة	عدد الاسهم
البنك الوطني	13,000,000

كما وافقت الهيئة على إصدار سندات للشركة العربية الفلسطينية للإستثمار بقيمة 74 مليون دولار أمريكي، وهى على النحو التالي:

الشركة	السندات	العملة
العربية الفلسطينية للإستثمار	1,400	يورو
العربية الفلسطينية للإستثمار	5,800	دولار

4. التفتيش:

يعتبر فريق التفتيش بمثابة عين الرقابة الميدانية على الجهات والأطراف المرخصة من قبل الهيئة. ونتيجة لحالة الطوارئ، تم تنفيذ جولة تفتيش ميدانية واحدة على الشركات المالية الأعضاء، وتعويض الجولة الأخرى من خلال خطة تفتيش مكتبي، وذلك ضمن خطة الطوارئ، حيث تم التفتيش استناداً إلى المنهجية المبنية على المخاطر، والمتعلقة بإنفاذ أحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004. إضافة إلى ذلك، تم تخصيص فقرة خاصة أثناء عملية التفتيش بشكل متخصص لفحص مدى امتثال شركات الأوراق المالية والبورصة لأحكام القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 والتشريعات والتعاميم والقرارات الصادرة بمقتضاه والمتعلقة بمكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5. الإفصاح والحوكمة:

يعتبر الإفصاح الدقيق وتوفير المعلومات للجمهور والمتعاملين في الأوراق المالية، والسعي نحو إلزام الشركات المدرجة بمتطلبات الحوكمة من الأهداف الرئيسية المناطة بعمل الهيئة، وذلك لتحقيق أسس النزاهة والكفاءة السعرية والعدالة للمتعاملين في بورصة فلسطين. وتقوم الإدارة العامة للأوراق المالية بمتابعة التزام الشركات المصدرة للأوراق المالية بأحكام قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وتعليمات ونظام الإفصاح الصادر عن الهيئة والبورصة، واتّخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

ويبين الجدول التالي مدى التزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن التقارير الدورية خلال العام 2020:

التقـــارير الدوريـــــة	آخر موعد للإفصاح عن التقارير الدورية	الشركات المدرجة	الشركات الملتزمة	نسبة الإلتزام
البيانات المالية الاولية للعام 2019	2020/02/16	48	43	%89
التقارير السنوية للعام 2019	2020/04/30	48	40	%83
البيانات المالية للربع الاول 2020	2020/05/17	48	42	%87
التقارير نصف السنوية للعام 2020	2020/08/31	48	42	%87
البيانات المالية للربع الثالث 2020	2020/11/01	46	41	%89

6. الشكاوى:

تسعى الهيئة إلى حماية حقوق المتعاملين في سوق فلسطين للأوراق المالية، حيث تم التعامل خلال العام 2020 مع عدد من الملاحظات الرقابية وشكاوى العملاء بحيث قامت الهيئة على إثرها بأخذ المقتضيات القانونية بحق المخالفين.

7. النتائج المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

مع نهاية العام 2020، حدث تغيير على عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغة (46) شركة، حيث تم شطب إدراج شركتين خلال العام 2020. ويبين الجدول التالي النتائج المالية للشركات خلال العام 2020، وذلك استناداً إلى البيانات المالية المدققة والتقرير السنوي المقدم من الشركات إلى هيئة سوق رأس المال:

نتائج أعمال الشركات المدرجة للعام 2020

البنوك والخدمات المالية	البنك الإسلامي العربي	AIB	دولار	8,014,336
	بنك فلسطين	BOP	دولار	22,412,148
	البنك الإسلامي الفلسطيني	ISBK	دولار	11,169,723
	بنك الإستثمار الفلسطيني	PIBC	دولار	3,675,302
	بنك القدس	QUDS	دولار	10,899,944
	البنك الوطني	TNB	دولار	(713,437)
	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	دولار	282,996
الصناعة	العربية لصناعة الدهانات	APC	دينار	863,305
	دواجن فلسطين	AZIZA	دينار	4,572,586
	بيرزيت للأدوية	BPC	دولار	7,375,483
	مصنع الشرق للإلكترود	ELECTRODE	دينار	(23,978)
	سجاير القدس	JCC	دينار	2,098,795
	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	دولار	3,667,829
	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	دينار	(13,589)
	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبوفيلات	NAPCO	دينار	7,455
	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	دولار	804,308
	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	دينار	6,203,171
	دار الشفاء لصناعة الأدوية	PHARMACARE	دولار	
	مطاحن القمح الذهبي	GMC	دينار	65,069
	بيت جالا لصناعة الأدوية	BJP	دينار	745,327
التأمين	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	دولار	
	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	دولار	2,332,165
	المشرق للتأمين	MIC	دولار	1,252,471
	التأمين الوطنية	NIC	دولار	7,809,052
	فلسطين للتأمين	PICO	دولار	1,189,750
	التكافل للتأمين	TIC	دولار	2,218,526
	ترست العالمية للتأمين	TRUST	دولار	1,931,434
الإستثمار	العقارية التجارية للإستثمار	AQARIYA	دولار	962,640
	المستثمرون العرب	ARAB	دينار	435,687
	القدس للإستثمارات العقارية	JREI	دولار	(39,719)
	فلسطين للتنمية والإستثمار	PADICO	دولار	4,765,000
	الفلسطينية للإستثمار والإنماء	PID	دينار	(832,126)
	فلسطين للإستثمار الصناعي	PIIC	دينار	5,469,964
	فلسطين للإستثمار العقاري	PRICO	دينار	(4,947,269)
	سند للموارد الإنشائية	SANAD	دولار	(9,676,687)
	الإتحاد للإعمار و الإستثمار	UCI	دولار	1,203,225
	العربية الفلسطينية للإستثمار « أيبك »	APIC	دولار	24,642,723
الخدمات	أبراج الوطنية	ABRAJ	دولار	1,277,524
	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	دينار	(2,992,560)
	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	دينار	417,030
	بال عقار لتطويروإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	دينار	377
	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	دينار	43,038,000
	الفلسطينية للكهرباء	PEC	دولار	11,329,690
	مصايف رام الله	RSR	دينار	263,307
	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	دولار	170,833
	موبايل الوطنية الفلسطينية للإتصالات	OOREDOO	دولار	7,541,215

- هناك شركتين لم تفصح عن التقرير السنوي حتى تاريخ إعداد هذا التقرير 2021/7/4، حيث تم نشر قرار منع المطلعين من التعامل في الأوراق المالية لحين الإفصاح.

قطاع التأمين

تعريف بالقطاع

يُعد قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية، وأحد أضلع مثلث الاستقرار الاقتصادي إلى جانب القطاع المصرفي والقطاع القضائي، حيث يعمل على إدارة مخاطر الاقتصاد الوطني، من خلال حماية المدخرات الوطنية وأرواح وممتلكات الأفراد والمؤسسات، ويساهم، بشكل فاعل، في التنمية الاقتصادية. وقد شهد قطاع التأمين في فلسطين، خلال السنوات الماضية، تطوراً ملموساً، ليس من ناحية مضاعفة حجم المحفظة التأمينية فحسب، بل، أيضاً، على مستوى وطبيعة وجودة الخدمات التأمينية المقدمة للجمهور.

تنظم وتشرف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على قطاع التأمين في فلسطين وفقاً لقانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م والتشريعات الثانوية الصادرة بمقتضاه، وقد أولت الهيئة قطاع التأمين أهمية خاصة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من النشاط التأميني، وضمان استمرار شركات التأمين بالوفاء بالتزاماتها التأمينية، وحماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، وذلك من خلال المتابعة المستمرة، والتأكد من متانة المراكز المالية لشركات التأمين وملاءتها المالية، والتحوط لمواجهة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، وذلك وفق أفضل الممارسات الدولية والمبادئ الدولية التي حددتها الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS)، وتبني نهج الإشراف والرقابة القائم على المخاطر (RBS).

إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع التأمين

لم تكن دولة فلسطين بعيدة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا التي عصفت في العالم، حيث امتد أثر الجائحة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأمين. وكان أبرز هذه الآثار تراجع قدرة الأفراد والمؤسسات على تسديد أقساط التأمين، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى التدفقات النقدية والسيولة النقدية لدى الشركات، وذلك بالتوازي مع ارتفاع الشيكات المعادة، حيث ارتفعت الشيكات المعادة بنسبة (85 %) من 37,839 شيكاً راجعاً خلال العام 2019، لتصل في نهاية العام 2020 إلى 69,917 شيكاً راجعاً، في حين بلغت قيمة هذه الشيكات (37.9) مليون دولار العام 2019، وارتفعت لتصل إلى ما قيمته (61.9) مليون دولار مع نهاية العام 2020، كما أن

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

تمديد فترة سريان تأمين المركبات خلال الجائحة، واعتبارها سارية بشكل تلقائي، أدى إلى ارتفع إجمالي الذمم المدينة بنسبة 11 % من 98.4 مليون دولار أمريكي كما في العام 2019 إلى 109 ملايين دولار أمريكي في العام 2020، كما ارتفع إجمالي مخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها للعام 2020 بنسبة 10 % عن مخصص العام 2019.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية غير المسبوقة وإغلاق الأنشطة الاقتصادية لفترات طويلة ومتكررة خلال العام 2020، حافظت أقساط التأمين على المستوى نفسه، حيث بلغت 303.2 مليون دولار أمريكي للعام 2020، في حين كانت 302.5 مليون دولار أمريكي في العام 2019، بينما طرأ انخفاض طفيف بواقع 1.66 % على إجمالي التعويضات المسددة للمستفيدين من التغطيات التأمينية من 182.7 مليون دولار أمريكي إلى 179.6 مليون دولار في العام 2020.

وقد حققت شركات التأمين أرباحاً صافية بلغت 18,6مليون دولار أمريكي خلال العام 2020 مقارنة بـ 16.9 مليون دولار أمريكي في العام 2019، وبزيادة بلغت 10.15 % تعود، بشكل رئيسي، لانخفاض عدد الحوادث خلال العام 2020 بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة، والتي حدت من حركة التنقل على الطرقات، وانخفاض عدد أيام العمل. وقد كان للهيئة دور فاعل في استقرار قطاع التأمين خلال الجائحة، من خلال جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها بهدف التخفيف من الآثار السلبية على القطاع من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استمرار شركات التأمين بتقديم خدماتها التأمينية والوفاء بالتزاماتها القانونية، وصرف التعويضات لمستحقيها، وتشجيعها على توجيه مخصصات المسؤولية المجتمعية لديها تجاه دعم جهود الحكومة، بما فيها تبني الإجراءات الاحترازية للمحافظة على صحة وسلامة العاملين في القطاع.

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

يوضح الجدول البيانات التشغيلية والمالية المجمعة من 2020/1/1 وحتى 2020/12/31

العملة: (دولار امريكي)

	البيـــــــان	31/12/2020
معلومات عامة	عدد شركات التأمين	10
	عدد الفروع والمكاتب	176
	عدد الموظفين	1,493
	عدد الوكلاء و المنتجين	276
	عدد وسطاء التأمين	16
	عدد وسطاء إعادة التأمين	1
نتائج اعمال قطاع التامين	مجموع اقساط تأمين المركبات	208,203,153
	مجموع اقساط تأمين العمال	24,105,476
	مجموع اقساط التأمين الصحي	32,103,237
	مجموع اقساط تأمين المسؤولية المدنية	4,238,377
	مجموع اقساط التأمينات العامة الاخرى	4,873,296
	مجموع اقساط تأمين الحريق	15,753,554
	مجموع اقساط التأمين البحري	1,542,319
	مجموع اقساط التامين الهندسي	6,061,942
	مجموع اقساط تأمين الحياة	6,362,749
	إجمالي اقساط التأمين	303,244,103
	إجمالي التعويضات المدفوعة	179,630,303
ملخص موجودات ومطلوبات قطاع التأمين	إجمالي الموجودات المتداولة	439,045,400
	إجمالي الاستثمارات	266,330,030
	إجمالي الذمم المدينة	113,388,046
	صافي الذمم المدينة	91,484,701
	إجمالي الموجودات	685,585,125
	إجمالي موجودات عقود التامين	69,541,706
	إجمالي مطلوبات عقود التامين	327,879,767
	رأس المال المدفوع	98,460,000
	الاحتياطي الإجباري	20,288,158
	الاحتياطي الاختياري	11,845,117
	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	15,579,865
	الأرباح (الخسائر) المدورة	53,480,159
	مجموع حقوق الملكية	209,767,829

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

يوضح الجدول أدناه بعض المؤشرات التأمينية لقطاع التأمين كما في: –

الـــــوصـــــــف	31/12/2020
نسبة الاحتفاظ الى صافي الأقساط المكتتبة	%89.0
العائد على حقوق الملكية	%12.9
نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات	%38.8
نسبة الاستثمارات الى الاحتياطيات الفنية	%81.2
نسبة الخسارة	%64.3
نسبة المصاريف	%28.6
نسبة الخسارة المدمجة	%92.9
نسبة الاختراق التأمينية	%1.8
نسبة الكثافة التأمينية (دولار امريكي)	58.72

أبرز تطورات العام 2020:

إن الإجـراءات الاحترازيـة المبكـرة والمتشـددة التـي اتخذتهـا الهيئـة مطلـع العـام 2020 لمواجهـة جائحـة فيـروس كورونـا والحفـاظ علـى سـلامة موظفيهـا، مكنـت الهيئـة مـن ضمـان اسـتمرار العمليـات التشـغيلية والحيويـة دون تسـجيل أي انقطـاع، إضافـة إلـى الاسـتمرار بتنفيـذ الأهـداف الاسـتراتيجية للهيئـة، ولا سـيما فـي قطـاع التأميـن، حيـث شـهد القطـاع عـدداً مـن التطـورات منهـا:

1. إطـلاق برنامـج الشـهادات المهنيـة لقطـاع التأميـن وإطـار الكفـاءات الخـاص بـه:

من خـلال التعاون مـع كل مـن معهد البحريـن للدراسـات الماليـة والمصرفيـة (BIBF)، والمعهـد القانوني البريطانـي (CII)، وجمعيـة إدارة التأميـن على الحيـاة (LOMA)، وذلك فـي بدايـة العـام 2020. ويهـدف البرنامـج، بشـكل رئيسـي، إلى تطويـر قطـاع التأمين فـي فلسـطين والنهـوض به، من خـلال زيادة ورفـع قـدرات العاملين فيـه فنيـاً وتأمينياً، اسـتناداً إلى شـهادات مهنيـة متخصصة صـادرة عن مؤسسـات مرموقـة ذات اختصاص، ووفقـاً لأفضـل الممارسـات الدوليـة في صناعـة التأميـن. وسيسـتخدم إطـار الكفاءات

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

لشـــهادات التأمين كمتطلب مســبق لمنح التراخيص للمهـــن التأمينيـــة ذات العلاقة وبعض الوظائـــف الفنيـــة والإدارية فـــي شـــركات التأمين، إضافـــة إلى توفيـــر البرنامج لفئـــات أخرى خارج قطـــاع التأمين الراغبيـــن في تعزيـــز قدراتهم في مجـــالات صناعة التأميـــن المختلفة.

2. اعتماد تعرفة جديدة لأقساط تأمين الدراجات النارية:

اســـتكمالاً لجهـــود الهيئـــة التـــي قامـــت بهـــا فـــي العـــام 2019 بإعـــداد دراســـة إكتوارية خاصـــة لتحديـــد قســـط تأميـــن ملائم لتأميـــن الدراجـــات الناريـــة، فقد تـــم اعتمـــاد تعرفة تأميـــن جديـــدة لتأميـــن هـــذه الفئة مـــن المركبـــات، وذلـــك بعد مصادقـــة مجلـــس الوزراء علـــى مشـــروع تعديـــل نظـــام بشـــأن تحديـــد مســـتوى الأســـعار، أو التعرفـــة الخاصـــة بتأميـــن المركبـــات، وتأميـــن العمـــال المقـــدم مـــن قبـــل الهيئـــة، وصـــدور القرار رقـــم (2) لســـنة 2020 فـــي شـــهر شـــباط 2020، الـــذي أصبـــح نافـــذاً فـــي شـــهر آذار 2020، حيـــث عالـــج التعديـــل علـــى نظـــام التعرفـــة الإشـــكاليات التي كانـــت تواجـــه مالكـــي الدراجات الناريـــة، مـــن خـــلال تحديـــد حـــد أدنـــى وحـــد أعلـــى لأقســـاط تأميـــن الدراجـــات الناريـــة .

3. تطوير قاعدة البيانات الإحصائية لقطاع التأمين:

لتشـمل مؤشـرات تأمينيـة مهمـة وضروريـة للباحثيـن والمهتميـن تحديـداً فـي مجـال التوزيـع الجنـدري والجغرافـي، فقـد تـم تطويـر قاعـدة البيانـات الإحصائيـة لقطـاع التأميـن، مـن خـلال تضمينهـا للعديـد مـن المؤشـرات لتلبيـة متطلبـات الشـمول المالـي فـي فلسـطين،

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

إلى جانب عرض البيانات المالية والتشغيلية لقطاع التامين التي يتم نشرها كل ربع سنة على الموقع الإلكتروني للهيئة. وتمت إضافة مؤشرات مالية سنوية مثل نسبة الاختراق والكثافة التأمينية في فلسطين، ومؤشرات ربعية تتعلق بنسب مالية تأمينية، إضافة إلى أعداد وثائق التأمين الصادرة عن شركات التامين موزعة وفقاً للمنتجات التأمينية والخصائص الديموغرافية لطالب الوثيقة، إضافة إلى أعداد الحوادث المبلغ عنها لشركات التأمين موزعة وفقاً لأنواع وثائق التأمين والتوزيع الجغرافي لمكان وقوعها.

4. معالجة أزمة قطاع النقل العام الناتجة عن جائحة كورونا:

تعاطت الهيئة بإيجابية مع مطالب قطاع النقل العام بخصوص أقساط تأمين مركبات النقل العام أثناء فترة الإغلاق ومنع التنقل بين المدن، استناداً إلى الإجراءات الحكومية للحد من تفشي وباء كورونا، وذلك من خلال رفع توصية من مجلس إدارة الهيئة إلى مجلس الوزراء بمنح خصم على أقساط تأمين مركبات التكسي العمومي وحافلات النقل العام بنسبة 15 %، الذي ستستفيد منه ما يقارب 12 ألف مركبة، حيث عملت الهيئة على المواءمة ما بين استمرار قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها القانونية وصرف التعويضات لمستحقيها، وبين الضرر الذي وقع على قطاع النقل العام نتيجة جائحة كورونا والإجراءات التي تمت لمواجهتها.

5. تعديل آلية احتساب قيمة ودائع شركات التأمين المربوطة لأمر الهيئة:

في إطار مواكبة الهيئة لأفضل الممارسات الدولية في مواجهة مخاطر صناعة التأمين في فلسطين، وفي سياق تعزيز سبل حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين من الخدمات التأمينية،

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

وتعزيز ثقة الجمهور بالخدمات التأمينية المقدمة له، ولضمان وفاء شركات التأمين بالتزاماتها التأمينية، تم تعديل آلية تحديد قيمة ودائع شركات التأمين المربوطة لأمر الهيئة، وربطها بحجم المحفظة التأمينية السنوية، بعد أن كانت وديعة شركات التأمين المربوطة لأمر الهيئة محددة بمبلغ ثابت. وتضمن التعديل إضافة نسبة مقدراها 5 % من إجمالي محفظة التأمين السنوية إلى قيمة المبلغ الثابت الذي كان محدداً في السابق والبالغ 250,000 دولار أمريكي للشركات المجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة، وبمبلغ 500,000 دولار أمريكي للشركات المجازة لممارسة أعمال التأمينات العامة والحياة معاً، بحيث يتم تعديل قيمة ودائع شركات التأمين المربوطة لأمر الهيئة بشكل سنوي في موعد لا يتجاوز 31 آذار من كل عام، وذلك استناداً إلى حجم المحفظة التأمينية المتحققة لكل شركة تأمين.

6. تعديل آلية احتساب هامش الملاءة المالية لشركات التأمين:

في إطار تطوير الآلية المتبعة في احتساب هامش الملاءة المالية لشركات التأمين التي تعتبر أحد أهم المؤشرات المالية المستخدمة في قياس وتحديد قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها التأمينية، فقد عملت الهيئة على تعديل التعليمات النافذة لتعكس، بشكل موضوعي، قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها التأمينية، بحيث أصبحت التعليمات أكثر توافقاً مع مبادئ التأمين الأساسية الصادرة عن الجمعية الدولية لمراقبي التأمين، وبخاصة معالجة أصول شركات التأمين المرهونة والمقيدة الاستخدام، كما تم إدخال تعديلات جوهرية على آلية احتساب هامش الملاءة المالية لشركات التأمين، وذلك بوضع متعلق بأوزان المخاطر، حيث سيتم البدء بتطبيق هذه التعديلات على البيانات المالية السنوية الصادرة عن شركات التأمين والمقدمة للهيئة بدءاً من العام 2021.

7. التحضير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS17& IFRS9):

في إطار سعي الهيئة إلى مواكبة التطورات والتحديثات على المعايير والممارسات الدولية، بما فيها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB)، أصدرت الهيئة تعاميم لشركات التامين بشأن تطبيق كلٍّ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 (IFRS17)، حيث هدفت التعاميم، بشكل

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

أساسي، إلى استعداد الشركات لتطبيق فعال وسلس ومتجانس للمعايير الدولية التي سيكون بداية العام 2023 هو التاريخ النهائي لفترة السماح للمثول لها. وفي إطار ذلك، ألزمت الهيئة الشركات بعمل دراسة حول أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على البيانات المالية الختامية للعام 2018، والطلب من الشركات التي لم تطبق المعيار برصد ما يقابل قيمة العجز من الأرباح المدورة، وكذلك تقديم خطة تصويبية بالإجراءات لإطفاء العجز قبل الدخول في تاريخ سريان التطبيق الفعلي للمعيار، وقامت، أيضاً، بالتعميم على شركات التأمين بعمل تقرير عن الفجوة المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS17) (Gap Analyses)، وقد اشتمل التعميم على تقسيم مراحل دراسة الفجوة إلى ثلاث مراحل،

- **أولاً:** مرحلة التقييم التي تركز على قيام شركات التأمين بتزويد الهيئة بتقرير تحليل الفجوة.
- **ثانياً:** مرحلة التصميم والإعداد التي تتضمن تزويد الهيئة بخطة عمل مصادق عليها من قبل مجلس إدارة الشركة.
- **ثالثاً:** مرحلة التطبيق والتنفيذ التي تتضمن إعداد التقارير المالية وفق متطلبات المعيار والانتهاء من تذليل كافة العقبات المتوقعة قبل دخول المعيار حيز التنفيذ، وتمكين الشركات من الإفصاح عن البيانات والتقارير المالية وفق المعايير الدولية.

8. تطوير نماذج إكتوارية موحدة لشركات التأمين:

تم تطوير نماذج إكتوارية موحدة، وتم إلزام الخبراء الإكتواريين لشركات التأمين باستخدامها عند إعداد التقارير الإكتوارية، حيث تهدف النماذج إلى توضيح الفرضيات والمنهجيات الإكتوارية المستخدمة في إعداد التقرير الإكتواري عن أعمال شركات التأمين، ولزيادة مستوى الإفصاح عن البيانات والمعلومات والطرق الإكتوارية التي تم الاستناد إليها في إعداد التقارير.

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

9. تنظيم عمل الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق:

مع مراعاة أن الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق جزء من منظومة قطاع التأمين في فلسطين، ويؤدي خدمات تعويض مصابي حوادث الطرق الذين لا يستحقون تعويضاً بموجب مسؤولياته المحددة وفق أحكام قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م، واستناداً إلى أحكام القرار بقانون رقم (41) لسنة 2018م بشأن تعديل قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005م وتعديلاته؛ ولا سيما المادة (2) الفقرة (3) منه، التي نصت على: "تخضع أعمال الصندوق لرقابة وإشراف الهيئة وفقاً لتعليمات تصدر عن الهيئة بهذا الخصوص"، فقد أصدرت الهيئة تعليمات رقم (1) لسنة 2020م بالرقابة والإشراف على أعمال الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وذلك في سبيل اكتمال منظومة الرقابة والإشراف على جميع مكونات قطاع التأمين.

- الأرقام والنسب التي تخص العام 2020 تتضمن بيانات أولية تتعلق بإحدى شركات التأمين لن يكون لها تغيير جوهري.

قطاع التأجير التمويلي

تعريف بالقطاع

قطاع التأجير التمويلي من القطاعات المهمة التي تساهم في النمو الاقتصادي واستقراره، فهو قطاع حيوي يقدم الوسائل لزيادة الاستثمار المحلي داخل الاقتصاديات. أهم ما يميز التأجير التمويلي عن أدوات التمويل الأخرى (الإقراض) بأنه لا يتطلب ضمانات ملموسة وشروط للموافقة على التمويل سواءً كانت من تاريخ ائتماني طويل أو قاعدة أصول واسعة يمكن استخدامها كضمانات، حيث أن التأجير التمويلي يبنى على أساس أن تحقيق الأرباح يتأتى من استخدام الأصول لا ملكيتها وقدرة المستأجر على تحقيق تدفقات نقدية ناتجة عن تشغيل الأصل وبالتالي يكتسب التأجير أهمية خاصة عند المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

تستمر الهيئة في الرقابة والإشراف على قطاع التأجير التمويلي وفق المنظومة القانونية المنظمة لقطاع التأجير التمويلي بشكل يضمن التزام الشركات، ويعمل على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات كل من المستأجرين والمؤجرين، ويشجع عمل هذه الشركات ضمن بيئة منافسة عادلة.

لقد شهد العام 2020 تطورات مهمة حول قدرة بعض الشركات على تصويب أوضاعها وفق أحكام تعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليها رقم (1) لسنة 2016، حيث لم تستطع بعض الشركات اجتياز فترة تصويب الأوضاع بنجاح، ما أدى إلى اتخاذ إجراءات بحق هذه الشركات وإلغاء الترخيص الممنوح لها، استناداً إلى أحكام التعليمات.

كما قامت الهيئة بتطوير نظام تسجيل عقود التأجير التمويلي الإلكتروني ليشمل بيانات إضافية عن المستأجرين، والقطاعات التي يعملون بها، والأموال المؤجرة، بحيث تستطيع الهيئة جمع إحصائيات وبيانات متنوعة ومتعددة تتعلق بالنشاط والقطاعات التي يخدمها قطاع التأجير التمويلي، وبالتالي يساعد الهيئة في عملية وضع السياسات لتطوير النشاط وتنظيمه، ويساعد الشركات في الاطلاع على محافظ التأجير التمويلي الكلية وتوزيعها، وبالتالي زيادة قدرتها على التخطيط وخدمة القطاعات غير المخدومة، ووضع سياسات تسويقية ملائمة. كما أنه من المهم لجذب استثمارات داخلية أو خارجية لنشاط التأجير التمويلي، وجود قاعدة بيانات شاملة تعطي نظرة متكاملة عن وضع القطاع. ومن ضمن تطوير نظام تسجيل العقود، هو تمكن الشركات من إدخال بيانات عقودها بنفسها، حيث تتم مراجعة التسجيل والموافقة عليه من قبل الهيئة إلكترونياً، ولكن ظروف

الجائحة والإغلاقات أدت إلى عدم تفعيل هذه الخاصية، ولكنها ستفعل في القريب العاجل.

وكجزء من الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق دولة فلسطين في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد قامت الهيئة خلال العام 2020 بتنفيذ جولات تفتيش متخصصة، بالاستناد إلى النهج المبني على المخاطر، على عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، للتأكد من التزام الشركات بأحكام القانون والتشريعات المنظمة لجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعاميم التي تم إصدارها مؤخراً، واتّخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة، بما يشمل تعيين مسؤولي الاتصال وتدريبهم، واعتماد دليل سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال من قبل مجلس إدارة الشركة، والاحتفاظ بالسجلات والمستندات، وإجراء عمليات التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المتطلبات التقنية المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية ابتداء من الاستعلام وانتهاء برفع تقارير الاشتباه.

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، كما في نهاية العام 2020، (10) شركات وذلك بعد الغاء ترخيص (3) شركات لعدم قدرة هذه الشركات على تصويب أوضاعها امتثالاً لأحكام تعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي رقم (1) لسنة 2016.

أما فيما يخص محافظ الشركات فتتنوع ما بين المركبات التجارية والشخصية والمعدات الثقيلة وخطوط الإنتاج والمعدات ومحطات الطاقة البديلة. وتقوم هذه الشركات بتسجيل هذه الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً حسب الأصول لدى الجهات ذات العلاقة، وهي اليوم دوائر السير ضمن وزارة النقل والمواصلات، وسجل الأموال المنقولة ضمن وزارة الاقتصاد الوطني، حيث تم خلال العام 2020 إلغاء ترخيص (3) شركات لعدم قدرة هذه الشركات على تصويب أوضاعها امتثالاً لأحكام تعليمات ترخيص شركات التأجير التمويلي رقم (1) لسنة 2016. تستمر الهيئة من خلال منحة الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي لتمويل أنشطة تخص قطاع التأجير التمويلي في مساعدة الشركات في الوصول إلى مصادر تمويل مناسبة تدعم أنشطتها، وتساهم في تقليل معدل تكلفة التمويل الكلية لديها.

إدارة أزمة جائحة كورونا وأثرها على قطاع التأجير التمويلي:

ولقد شهد العام 2020 انخفاضاً ملحوظاً في نشاط شركات التأجير التمويلي نظراً للتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وما تبع ذلك من العديد من حالات الإغلاق وتوقف في دورة الأعمال والنشاط الاقتصادي التزاماً بإجراءات السلامة والتدابير الوقائية لمواجهة هذا الوباء. لقد كانت لهذه التداعيات، أيضاً، مخاطر سلبية (Downside risks) على محافظ الشركات من حيث تعرض بعضها لدرجة عالية من التعثرات وفقاً للبيانات الأولية المتوفرة لدينا، بالتالي التأثير سلباً على أرباح الشركات العاملة، وتحديد قدرتها لاحقاً في منح تمويلات جديدة. ونتيجة لهذه الأوضاع والآثار السلبية لهذا الوباء على البيئة التشغيلية للشركات، وحرصاً من الهيئة على استقرار قطاع التأجير التمويلي، فقد قامت الهيئة بإصدار التعاميم للشركات والسماح لها بتأجيل أقساط المستأجرين ورفع قوائم المستأجرين المؤجلة أقساطهم ليتم عكسها على نظام تسجيل العقود. كما عملت الهيئة بالتوازي على التنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل إعطاء التعليمات اللازمة للمصارف للسماح لشركات التأجير التمويلي تأجيل الأقساط المستحقة عليها بما يضمن تحقيق التوازن في التدفقات النقدية للشركات

أبرز تطورات العام 2020

وفقاً لسجل عقود التأجير التمويلي لدى الهيئة، فقد بلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 68.9 مليون دولار أمريكي، بواقع 1364 عقداً كما في نهاية العام 2020؛ مع العلم بأن لدى مقارنة العام 2020 مع العام 2019 من حيث إجمالي قيمة العقود، فإن هناك انخفاضاً بنسبة24.2 %، وبنسبة 32 % في عدد العقود، ويعود هذا الانخفاض إلى جائحة كورونا، وما تبعها من إغلاقات لجميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها قطاع التأجير التمويلي. وفيما يلي رسم بياني يوضح إجمالي الاستثمار لعقود التأجير التمويلي المسجلة في العامين 2019 و2020، وبشكل شهري، ليتمكن القارئ من الاطلاع على تأثير الجائحة على نشاط الشركات، حيث إن الانخفاض تركز في شهر نيسان، وهو شهر الإغلاق.

أما عدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في العامين 2019 و 2020، فموضحة بالرسم

الآتي بشـــكل شهري:

وانخفضـــت حصـــة المركبات مـــن محفظـــة التأجيـــر التمويلي، حيث شـــكلت ما نســـبته 69.5 % مـــن إجمالـــي قيمة العقـــود مقارنة مع ما نســـبته 83.63 % فـــي العـــام 2019. في مقابل

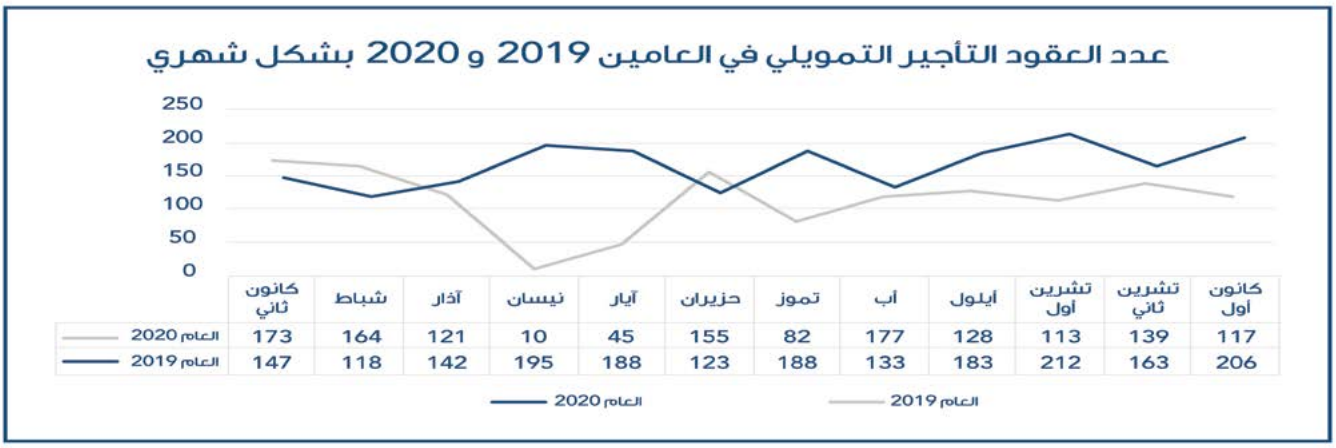

ارتفـــاع حصة الشـــاحنات والمركبـــات الثقيلة للعـــام 2020، حيث شـــكلت ما نســـبته 22.48 % مقارنـــة بنســـبة 9.37 % بالعام الســـابق، وهـــذا يعني أنـــه على الرغم مـــن اســـتمرار التركز في المركبـــات الخاصة فإن هناك زيـــادة في التوجه إلـــى المركبات الإنتاجية مقابـــل انخفاض التركز فـــي المركبـــات الخاصـــة لدى مقارنة النســـب فـــي العاميـــن. أما ما يخـــص المـــال المنقول؛ أي المعـــدات وخطـــوط الإنتاج وغيرها، فبلغت نســـبتها من قيمـــة عقود التأجيـــر التمويلي 8.02 % مقارنـــة بـ 7 % في العام الســـابق

.

وكمـــا يلاحـــظ فـــي الشـــكل أدنـــاه، تحتـــل محافظـــة رام اللّه والبيـــرة المرتبـــة الأولى بنســـبة

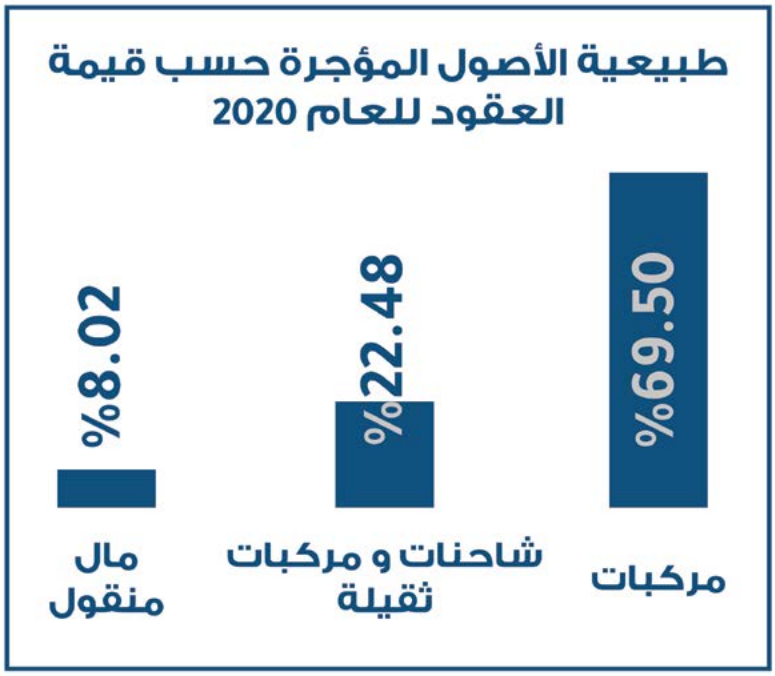

38.27 %، وذلك لتركز الموظفين والمؤسسات الكبيرة في المحافظة، إضافة إلى عدد من الشركات الصناعية والخدمية، ثم محافظة نابلس بنسبة 17.52 %، تليها محافظة جنين 10.78 %، ثم محافظة الخليل بنسبة 9.60 %، وتشكل بقية المحافظات مجتمعة ما مجموعه 23.83 % من إجمالي عدد العقود. أما من حيث التركز الجغرافي لإجمالي قيمة العقود، فقد كان التركز الأكبر لمحافظة رام الله والبيرة بنسبة 48.99 %، ثم محافظة الخليل بنسبة 12.37 %، ثم محافظة نابلس

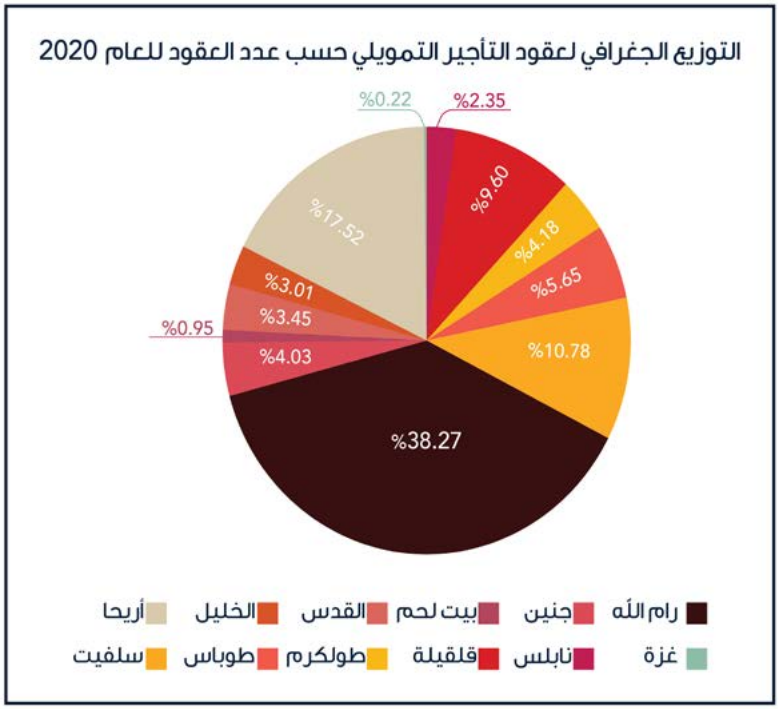

بنسبة 12.05 %، ثم محافظة جنين بنسبة 8.16 %، وتشكل بقية المحافظات ما نسبته 18.43 % من إجمالي قيمة العقود.

يوضح الشكل أدناه التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي للعام 2020:

أما من حيث طبيعة المستأجرين بالنسبة لعدد/إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة في العام 2020، فهي موضحة في الشكل التالي:

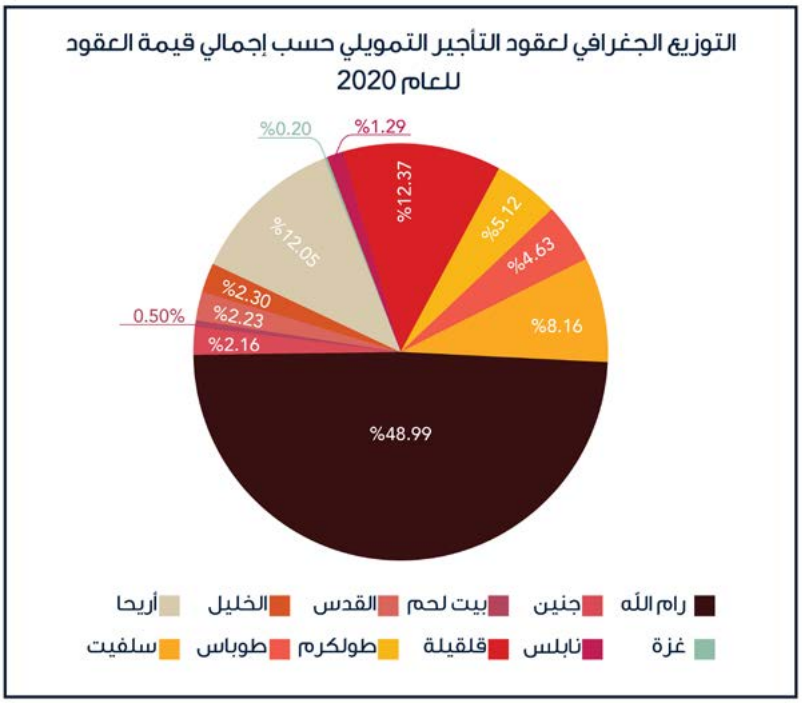

وكما هو واضح أعلاه، فإن 81 % من عدد العقود المسجلة تعود إلى أفراد، بقيمة تصل إلى 54 % من إجمالي قيمة العقود. وما نسبته 19 % من عدد العقود يعود إلى الشركات

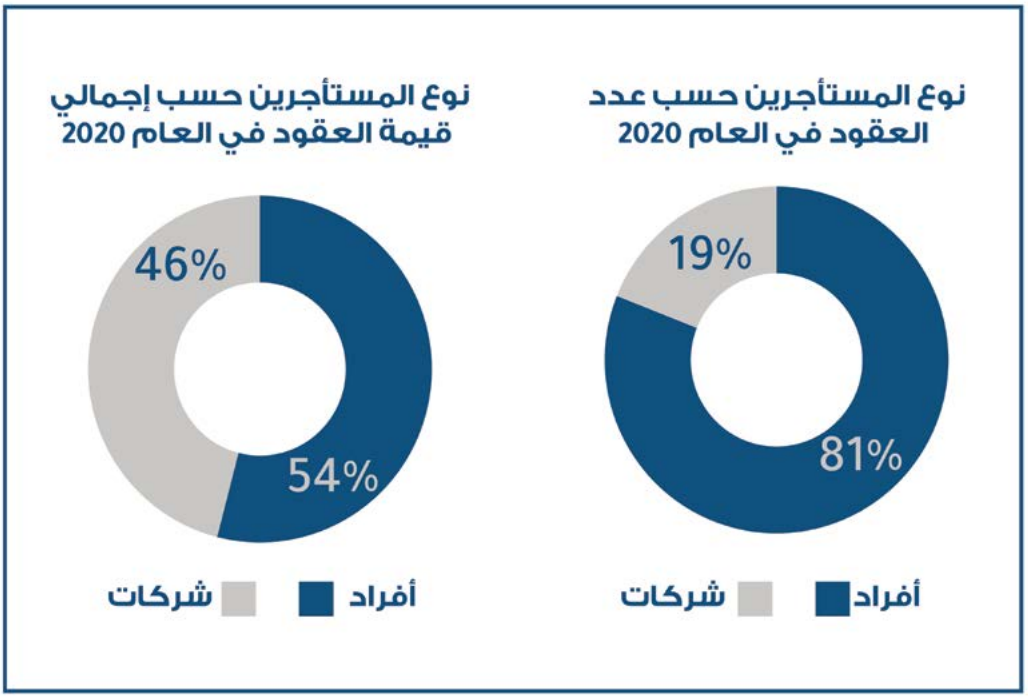

بقيمة 46 % من إجمالي العقود.

قطاع تمويل الرهن العقاري

تعريف بالقطاع

في إطار سعيها إلى تطوير البيئة التشريعية الناظمة لقطاع تمويل الرهن العقاري، ومع الأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات هذا السوق واللاعبين الأساسيين فيه، تعمل الهيئة على دراسة قطاع التمويل العقاري وتقييمه بشكل شمولي، وإيجاد آليات لتنظيم عمليات التمويل العقاري التي تتم في السوق غير الرسمي لهذا القطاع؛ نظراً لأهميته الاقتصادية، وتطور حجم عمليات التمويل العقاري في هذا السوق الذي يعاني من قلة التنظيم.

لقد عملت الهيئة خلال العام 2019 على مراجعة تعليمات ترخيص المخمنين العقاريين رقم 3 لسنة 2012 بشكل نهائي، للتأكد من مواءمتها للتطورات الحاصلة في الواقع الفلسطيني وتغيرات السوق.

أبرز التطورات خلال العام 2020

لا تزال شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري وذراعها التمويلية التابعة لها شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، الشركات الوحيدة العاملة في قطاع تمويل الرهن العقاري، وتحديداً السوق الثانوي (إعادة تمويل الرهن العقاري)، وذلك نظراً لتوفر السيولة لدى البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، وانخفاض أسعار الفوائد العالمية، الأمر الذي أدى إلى أن تصبح منتجات الشركة أكثر كلفة على المصارف من توظيفها ودائعها في منح قروض تمويل الرهن العقاري، هذا إضافة إلى اتساع رقعة النشاط غير الرسمي في مجال تمويل العقارات.

كما أن الهيئة، بصفتها عضواً في الفريق الوطني للتنمية المستدامة الخاص بتنفيذ الهدف 11: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، من أجندة التنمية المستدامة 2015-2030، تقوم بالتنسيق المستمر مع أعضاء الفريق بما يضمن تحقيق هذا الهدف.

وفيما يخص التخمين العقاري، ونظراً لأهمية هذه المهنة في تحديد قيمة الضمانات العقارية التي يتم منح القروض على أساسها، وبالتالي الحد من المخاطر التي تتعرض لها الجهات المقرضة، تسعى الهيئة إلى منح الترخيص لذوي الخبرة والكفاءة. كما تقوم بمتابعة المخمنين العقاريين المرخصين من خلال الجولات التفتيشية للتأكد من التزامهم بالتعليمات. ومن مبدأ حرص الهيئة على التنسيق والتعاون مع جميع الأطراف ذوي العلاقة بقطاع الإسكان، تتواصل الهيئة بشكل مستمر مع سلطة الأراضي لمناقشة وبحث الأمور ذات

الاهتمام المشترك، وتحديداً ما يخص نشاط التخمين العقاري، بما يخدم القطاع العقاري وآليات تنظيمه والرقابة عليه.

وانطلاقاً من حرص الهيئة على قيام المخمنين العقاريين المرخصين بعملية التخمين وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وتطبيق التعليمات، فقد قامت الهيئة بالرقابة على تطبيق والتزام المخمنين بنموذج تقرير التخمين الموحد الذي تم تطويره في العام ٢٠١٩، بالتعاون مع جمعية البنوك، بما يلبي احتياجات المصارف، وبشكل يضمن توحيد الأسس والممارسات في السوق العقاري، ويعزز كفاءة المخمنين العقاريين المرخصين، ويمنح الثقة لمستخدمي هذا التقرير المُعد وفق أفضل الممارسات العالمية.

أما فيما يخص التنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية باعتبارها شريكاً أساسياً، فيتم بشكل مستمر متابعة التطورات المتعلقة باحتساب مؤشر أسعار المساكن الذي يتم تطويره بالاستعانة بالمخمنين المرخصين من قبل الهيئة. وفيما يخص برنامج الهيئة في تنظيم دورات التخمين العقاري، وعقد الامتحانات اللاحقة لذلك كأحد معايير الحصول على الترخيص لمزاولة النشاط، فلم تقم الهيئة خلال العام 2020 بتنظيم هذه الدورات نظراً للحالة الوبائية التي تعيشها البلاد نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19)، والتزاماً بمعايير السلامة والإجراءات الوقائية لمواجهة هذا الوباء. أما على صعيد الأشخاص الممتهنين لنشاط التخمين العقاري، فقد شهد العام 2020 ترخيص أربعة مخمنين عقاريين، ليصبح عدد المخمنين العقاريين المرخصين 58 مخمناً عقارياً.

خدمات مالية غير مصرفية أخرى

التخصيم (Factoring)

انطلاقاً من دورها في التنظيم والرقابة والإشراف على أنشطة المؤسسات المالية غير المصرفية، بما يشمل نشاط التخصيم، ومن أجل ضمان تقديم نوع جديد من التمويل الذي سيساهم في تعزيز السيولة في سوق راس المال الفلسطيني، ويساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المناسب لتمويل رأس المال العامل، فقد باشرت الهيئة خلال العام 2020، ومن خلال التعاقد مع البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، لتقديم مساعدة فنية يتم من خلالها، أولاً، تقديم ورقة مفاهيم لتقييم وضع السوق ومراجعة القوانين ذات العلاقة بنشاط التخصيم من أجل التوصية بالإطار التشريعي المناسب، ومن ثم المساعدة في إنجاز هذا التشريع.

كما قامت الإدارة بالمشاركة في مؤتمر التخصيم الذي تم عقده عبر الإنترنت، والذي تم تنظيمه من خلال البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، بالشراكة مع مؤسسة (FCI)، والذي تخلله استعراض لنشاط التخصيم، وتسليط الضوء على تجارب مختلف دول العالم وتطور الأسواق، والمبادئ القانونية الأساسية المطلوب توفرها لإيجاد وتحفيز نشاط التخصيم، إضافة إلى عرض لمختلف الإحصائيات المالية، بالمقارنة مع أنشطة التمويل التقليدية والتأجير التمويلي.

حوكمة الشركات والشمول المالي

١. الحوكمة

شهد العام 2020 مجموعة من الإنجازات على صعيد حوكمة الشركات، ركزت في جلها على المستوى التطويري لحوكمة القطاعات، إضافة إلى استمرار التعاون الاستراتيجي مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مجال تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، وفيما يلي ملخص لأهم التطورات خلال العام 2020 على صعيد حوكمة الشركات:

- **تطوير مدونة قواعد حوكمة الشركات**، حيث عملت الهيئة خلال العام 2020، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، على الانتهاء من إعادة بناء وتطوير مدونة حوكمة الشركات الصادرة في العام 2009، وذلك بالاستناد إلى متطلبات

Environmental and Social Governanc(ESG)، وتعد دولة فلسطين من أوائل الدول في المنطقة التي تُضمن متطلبات ESG في مدونة حوكمة الشركات، وبما يتوافق والواقع الفلسطيني، حيث تم في هذا الإطار تنفيذ مراجعة معمّقة للمدونة الصادرة في العام 2009، لتشمل التطورات الحاصلة في مبادئ ومتطلبات حوكمة الشركات على المستوى الدولي، إضافة إلى التطورات في الأطر التشريعية المحلية، ومبادئ الحوكمة ومستجداتها، وبخاصة فيما يتعلق بالإفصاح وإدارة المخاطر، ودور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إضافة إلى تنفيذ دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول، وصولاً إلى تطوير مدونة جديدة لحوكمة الشركات في فلسطين.

- **توقيع مذكرة تجديد التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية(IFC)،** وقعت الهيئة خلال الربع الثالث من العام 2020 مذكرة تجديد التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مجال حوكمة الشركات، الأمر الذي يأتي استكمالاً للشراكة الاستراتيجية ما بين الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية في تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين والمستمرة منذ أعوام، التي تكللت بإنجازات متميزة عدة، تركت الأثر الإيجابي الملحوظ لدى العديد من فئات المجتمع.
- **الانتهاء من تطوير قواعد حوكمة الشركات الخاصة بقطاع التأمين،** وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، حيث تم خلال العام 2020 الانتهاء من تطوير تعليمات حوكمة الشركات الخاصة بشركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة، التي تضم قواعد إلزامية استناداً إلى المتطلبات الواردة في مبادئ التأمين الرئيسية (ICPs)، هذا إضافة إلى مجموعة من القواعد الاختيارية التي تخص شركات التأمين.
- **استمرار برنامج دمج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية،** حيث وقعت الهيئة ومؤسسة التمويل الدولية خلال العام 2020، ثلاث اتفاقيات لتجديد دمج مساق حوكمة الشركات في الجامعات الفلسطينية، وذلك بالتعاون مع كل من جامعة القدس المفتوحة، والجامعة العربية الأمريكية، وجامعة فلسطين التقنية-خضوري، وتمتد الاتفاقيات الجديدة لثلاثة أعوام قادمة. في السياق ذاته، استكملت الهيئة، خلال العام 2020، برنامج دمج مساق حوكمة الشركات في الخطط التدريسية للجامعات الفلسطينية المشاركة، وبلغ عدد المتقدمين للمساق منذ إطلاق البرنامج قبل سنوات عدة وحتى نهاية الفصل الثاني الدراسي من العام الأكاديمي 2020/2019، 3,837 طالباً وطالبة من خمس جامعات، وهي الجامعات الموقعة على اتفاقية دمج مساق الحوكمة، اجتاز منهم المساق بنجاح 3,407 طلاب وطالبات، بنسبة نجاح 89 %، فيما بلغت نسبة الطلبة غير المجتازين 11 %، بواقع 430 طالباً/ة، ويوضح الرسم البياني أدناه عدد الطلاب المجتازين للمساق مقارنة مع الذين لم يجتازوه:

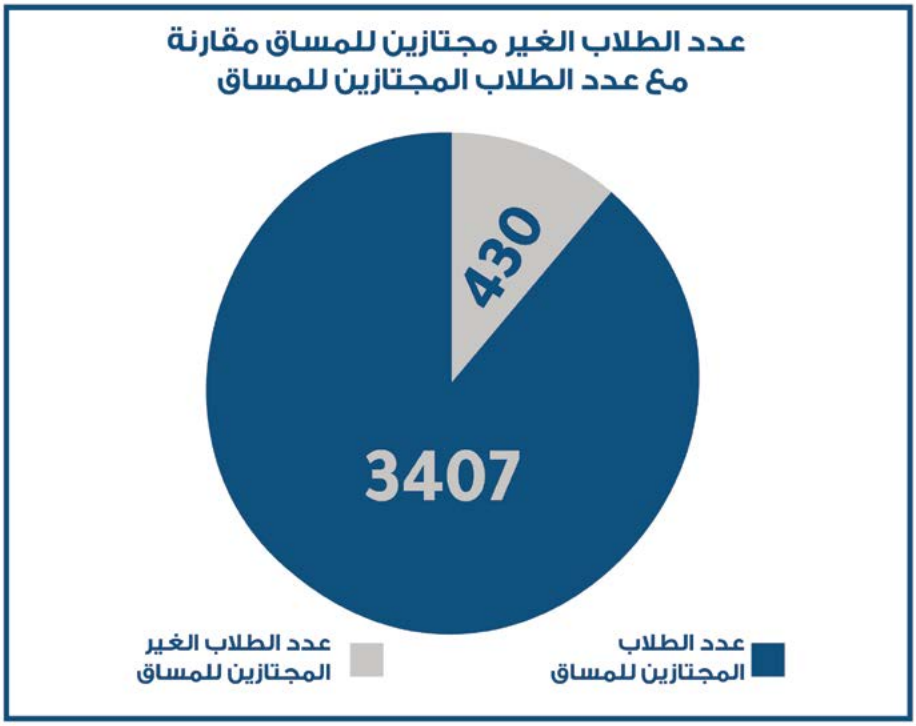

ويوضح الرسم البياني أدناه، نسبة توزيع الطلبة حسب الجنس، حيث بلغت نسبة الطلبة من الذكور 34% مقابل 66% من الطلبة الإناث:

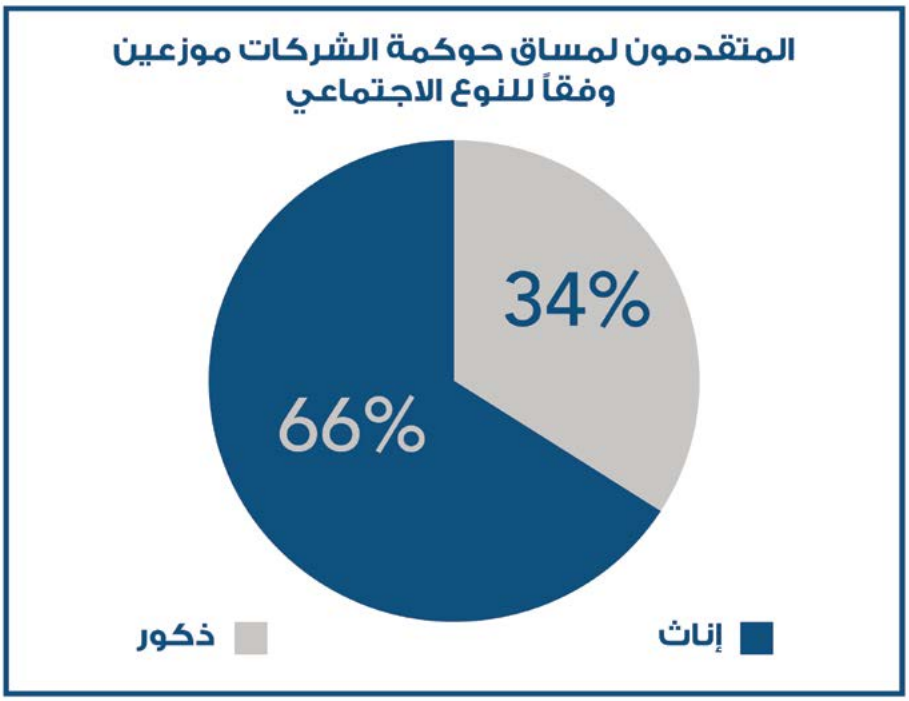

- **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في عامها الثاني**

مضى عامان على إقرار الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين من قبل مجلس الوزراء، التي تعتبر من أهم الإنجازات على الصعيد الوطني للنهوض بالاقتصاد الوطني، وعلى الصعيد العربي، أيضاً، حيث تعد فلسطين من أوائل الدول العربية التي عملت على إنشاء الاستراتيجية وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى، وتم البدء في تنفيذها مطلع العام 2019، وتهدف إلى رفع مستوى الشمول المالي في فلسطين من 36.4 % ليصل إلى 50 % مع نهاية العام 2025، وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال إدماج فئات المجتمع وشرائحه كافة بالنظام المالي الرسمي وحماية حقوقهم المالية. وخلال العام 2020، تأثر الشمول المالي في فلسطين بسبب جائحة كورونا (COVID-19)، فوفقاً للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للعام 2018 في فلسطين، تبلغ نسبة الأفراد البالغين المشمولين مالياً 36.4%، ما يعني أن 63.6 % من الأفراد يعانون من الإقصاء المالي، ويتوقع أن ترتفع نسبة الإقصاء هذا العام بسبب تراجع معدلات استخدام المنتجات والخدمات المالية نتيجة لجائحة كورونا (COVID-19)، وبخاصة الخدمات المالية غير المصرفية، مثل التأمين، والتأجير التمويلي، وذلك لضعف وتراجع الطلب على هذه الخدمات، نتيجة انخفاض الدخل الكلي والفردي لدى الأفراد والمنشآت، الذي تأثر سلباً بسبب الجائحة، وبخاصة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر. أيضاً هناك خطورة محتملة على تأثر مستويات حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية بشكل سلبي، وبخاصة المقترضين في حال عدم الالتزام التام من قبل بعض المصارف ومؤسسات الإقراض في تأجيل الأقساط الدورية دون أية تكاليف إضافية على المقترضين، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه الخدمات المالية على المستهلكين، وبخاصة الأفراد وأصحاب المشاريع متناهية الصغر ورياديي الأعمال، الذين غالباً ما تكون قدرتهم على تحمل ارتفاع تكاليف هذه الخدمات محدودة.

أما في جانب العرض، فهناك تخوف من انكماش جانب العرض في الخدمات المالية بسبب تراجع الرغبة والقدرة لدى المؤسسات المالية على خدمة فئات محددة من المجتمع، وبخاصة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والأفراد الذين ليس لديهم ملاءة مالية كافية، حيث ستتردد هذه المؤسسات المالية في التوسع في الإقراض أو تقديم خدمات التمويل الأخرى؛ مثل التأجير التمويلي، لارتفاع درجات المخاطر لدى هذه الفئات، أو لعدم رغبة هذه المؤسسات المالية للتعرض أكثر لمخاطر ائتمانية. من جهة أخرى، قد تكون هناك انعكاسات إيجابية على الشمول المالي نتيجة هذه الأزمة، مثل تركيز منح التمويل لبعض

الفئات مثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، في حال تبني سياسات التمويل للمشاريع الصغيرة التي أعلن عنها من قبل رئاسة مجلس الوزراء وسلطة النقد، كما يتوقع، أيضاً، بسبب تراجع الطلب على الخدمات المالية، زيادة جهود مزودي الخدمات المالية في استهداف فئات محددة لم تكن سابقاً على أولويات أعمالها، الأمر الذي يعود بالنفع على الشمول المالي إذا ما نجحت في الوصول إلى هذه الفئات الجديدة. يتوقع، أيضاً، زيادة الشمول المالي من خلال التوجه نحو استخدام الوسائط الإلكترونية للقيام بالخدمات المالية. وعلى الرغم من تداعيات جائحة كورنا على الشمول المالي في فلسطين، بشكل عام، وعلى تنفيذ استراتيجيته بشكل خاص، فإن العام 2020 قد شهد عدداً من الإنجازات على النحو الآتي:

- **إطلاق الموقع الإلكتروني للشمول المالي:** بالتعاون بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، تم إطلاق الموقع الإلكتروني للشمول المالي، الذي يشكل قناة اتصال ومصدراً رئيسياً للمعلومات عن الشمول المالي في فلسطين والقطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية. ويهدف الموقع إلى التعريف بالشمول المالي وأهدافه، ونشر إرشادات ورسائل توعوية لفئات المجتمع كافة، وبخاصة الفئات المهمشة وغير المشمولة مالياً، إضافة إلى التعريف بالحملات والمبادرات التوعوية التي تم تنفيذها من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال خلال السنوات السابقة. ويأتي إطلاق الموقع كإحدى خطوات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، التي تم إطلاقها العام 2018.

- **تطوير قاعدة البيانات المالية للقطاع المالي المصرفي وغير المصرفي:** بالتعاون بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، تم تطوير (Data Portal) التي تهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات شمول مالي آلية على مستوى الوطن، بالشراكة مع كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث تتسم هذه القاعدة بالدقة والشمولية والحداثة، ويتم جمع بياناتها على مستوى النوع الاجتماعي. ويتم في هذا النظام تجميع أكبر كم من البيانات المالية بشقيها المصرفية وغير المصرفية، بحيث يتم تجميع هذه البيانات من مزودي الخدمات الذين يقعون تحت مظلة سلطة النقد للقطاع المالي المصرفي، وتحت مظلة هيئة سوق رأس المال للقطاع المالي غير المصرفي. ووفقاً لمتطلبات الشمول المالي والمتطلبات الأخرى الخاصة بكل قطاع، عملت الهيئة على تطوير قواعد البيانات الخاصة بالقطاعات التي تشرف عليها، وبخاصة التأمين والتأجير التمويلي والأوراق المالية، بحيث أصبحت هذه القواعد أكثر تفصيلاً وعمقاً، وتتماشى مع المتطلبات اللازمة لتغذية (Data Portal).

- **تطوير مقترح مؤشرات الشمول المالي في فلسطين:** عملت اللجنة الفنية للشمول المالي، وتماشياً مع التوجهات العالمية بخصوص قياس الشمول المالي، على تطوير مقترح لمؤشرات الشمول المالي في فلسطين، يحتوي على عدد من المؤشرات التي تستند إلى المراجع الدولية بالخصوص، وتحاكي واقع وسياق القطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية في فلسطين، ضمن الأبعاد الرئيسية الثلاثة للشمول المالي، وهي الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، واستخدام هذه المنتجات والخدمات، إضافة إلى القدرات المالية للمواطنين. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين، وتقديم صورة واضحة عنه بشكل قابل للمقارنة مع الدول الأخرى، وذلك بالاستناد إلى قاعدة البيانات التي تم تطويرها من قبل سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، والتي سيتم الاعتماد عليها في توفير المعلومات والبيانات اللازمة لتغذية مؤشرات الشمول المالي. إضافة إلى ذلك، لهذه المؤشرات أهمية بالغة في قياس التقدم الحاصل على مخرجات أنشطة الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025.

- **خطة الشمول المالي للعام** 2021**:** استناداً إلى الخطة الاستراتيجية 2018-2025، عملت اللجنة الفنية، من خلال مجموعات عمل الشمول المالي، على تطوير الخطة السنوية للعام 2021 التي سيتم إقرارها واعتمادها من قبل رئاسة اللجنة الفنية، والتي تستند إلى الواقع الحالي خلال جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني، والأولويات التي سيتم الانطلاق منها.

الملاحق

- **حاكمية المؤسسة .**
  - أعضاء مجلس الإدارة .
  - الإدارة التنفيذية .
- **البيانات المالية للهيئة**
- **إحصائيات وبيانات قطاع الأوراق المالية .**
- **إحصائيات وبيانات قطاع التأمين .**
- **إحصائيات وبيانات قطاع التأجير التمويلي .**

* يمكنكم الضغط على العناوين الرئيسية للإطلاع على التفاصيل

بناء قدرات العاملين في الهيئة

- شارك موظفو الإدارة العامة للتأمين في العديد من فعاليات بناء القدرات المتخصصة في مجالات التأمين التي نفذتها جهات مختلفة محلية وإقليمية منها الاتحاد الأردني لشركات التأمين، وصندوق النقد العربي، وشركة جو جلوبال للاستشارات والتدريب، حيث تناولت المجالات التالية: إدارة دعاوى قضايا التأمين، التأمين الإسلامي (التكافل)، دور الجهات الرقابية في التنظيم والإشراف على عملية تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 17.
- شارك موظفو الإدارة العامة للأوراق المالية في برنامج نظام التسويات والدفع للأوراق المالية، الذي نفذه صندوق النقد العربي، إضافة إلى برنامج تحليل السوق المالي الذي نفذ عبر الإنترنت من قبل صندوق النقد الدولي، إضافة إلى مشاركة الإدارة العامة للأوراق المالية في الاجتماع السنوي الـ 41 للجنة أفريقيا والشرق الأوسط (AMERC)، والمؤتمر السنوي الثالث لهيئة قطر للأسواق المالية، الذي نظمته هيئة قطر للأسواق المالية، بالتعاون مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في دولة قطر.
- شارك كادر موظفي الهيئة من الإدارات والدوائر الأخرى بعدد من البرامج التدريبية الداخلية والخارجية المتخصصة بالمجالات المهنية والمالية والإدارية، منها: سياسات القطاع المالي، قانون ضريبة الدخل الفلسطيني «حالات وتطبيقات»، قواعد البروتوكول والإتيكيت في بيئة العمل، الإطار العملي لمكافحة غسل الأموال وسياسات (اعرف عميلك)، التخطيط الاستراتيجي.

برامج التأهيل ورفع القدرات

نوع الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	7	20
الدورات الخارجية	6	8

© جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة الى هذا التقرير كالتالي: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، التقرير السنوي، للعام 2020.

جميع المراسلات توجه الى:

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +97022946946

فاكس: +97022946946

الموقع الالكتروني www.pcma.ps

البريد الالكتروني info@pcma.ps

@PalestineCMA

العلاقات العامة والدولية
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

© All Rights Reserved.

In the case of quotation, please refer to this publication as follows:

Palestine Capital Market Authority PCMA,

Annual Report 2020.

All correspondence shall be directed to:

Palestine Capital Market Authority, PCMA

Palestine - Al-Bireh - P.O.BOX: 4041

Tel:+97022946946

Fax:+97022946947

E-mail: info@pcma.ps

Website: www.pcma.ps

@PalestineCMA

Public and International Relations Division
Palestine Capital Market Authority, PCMA

- **Developing the financial database for the banking and non-banking financial sector:** In cooperation between the Palestine Monetary Authority and the PCMA, a (Data Portal) has been developed, which aims to create an automated financial inclusion database at the national level, in partnership with all parties of relevance. This database is characterized by accuracy, comprehensiveness and modernity. The data is collected at the gender level. In this database, the largest amount of financial data, both banking and non-banking, is collected from service providers who fall under the umbrella of the Palestine Monetary Authority for the banking financial sector, and under the umbrella of the PCMA for the non-banking financial sector. In accordance with the requirements of financial inclusion and other requirements specific to each sector, the PCMA worked on developing databases for the sectors it supervises, especially insurance, financial leasing and securities, whereby these data rules became more detailed and more in depth, in addition to being in line with the requirements necessary to feed the Data Portal.

- **Developing a proposal for indicators of financial inclusion in Palestine:** In line with global trends regarding the measurement of financial inclusion, the Technical Committee of the financial inclusion developed a proposal for indicators of financial inclusion in Palestine,containing a number of indicators based on international references in regards thereto, and simulating the reality and context of the banking and non-banking financial sectors in Palestine, within the three main dimensions of financial inclusion, which are accessing financial services and products, using of these products and services, in addition to the financial capabilities of citizens. The importance of these indicators lies in measuring the level of financial inclusion in Palestine, and providing a clear image thereof in a comparable manner with other countries, based on the database developed by the Palestine Monetary Authority and the PCMA, which will be relied upon to provide the necessary information and data to feed indicators of financial inclusion. In addition, these indicators are extremely important in measuring the progress achieved on the outcomes of the activities of the executive plan of the national financial inclusion strategy 2018 - 2025.

- **Financial Inclusion Plan of 2021:** Based on the strategic plan of 2018-2025, the technical committee, through the financial inclusion working groups, developed the annual plan of 2021 that will be approved and adopted by the technical committee . Such plan is based on the current reality during the Covid-19 pandemic and its repercussions on the Palestinian economy, and the priorities that will be launched by virtue thereof.

As for the supply side, there is a fear of a contraction in the supply of financial services due to the decline in the willingness and ability of financial institutions to serve specific groups of the society, especially small and micro-enterprises and individuals, lacking sufficient financial solvency, whereby such financial institutions will be reluctant to expand lending or provide other financing services; such as finance leasing, due to the high levels of risk in these categories, or the unwillingness of these financial institutions to expose themselves to additional credit risks. On the other hand, there may be a positive impact on financial inclusion as a result of this crisis, for example focusing the granting of funding for some groups, such as small, medium and micro-sized enterprises, in the event of the policies announced by the Council of Ministers and the Palestine Monetary Authority have been adopted. Furthermore, and due to the decline in the demand for financial services, it is also expected that providers of financial service will increase their efforts in targeting specific groups that were not previously a priority for their business, which will benefit financial inclusion, should these providers succeed in reaching out to these new categories

It is also expected that financial inclusion will increase through the trend towards using electronic media to provide financial services. Despite the repercussions of the Covid-19 on financial inclusion in Palestine, in general, and the implementation of its strategy in particular, 2020 witnessed a number of achievements as follows:.

- **Launching the Financial Inclusion website:** In cooperation between the Palestine Monetary Authority and the PCMA, the financial inclusion website was launched, constituting a communication channel and a main source of information on financial inclusion in Palestine and the banking and non-banking financial sectors. The website aims to introduce financial inclusion and its objectives, and to publish guidelines and awareness messages for all segments of society, and in particular marginalized and financially excluded groups, in addition to introducing awareness campaigns and initiatives that have been implemented by the Palestine Monetary Authority and the PCMA during the previous years. The launching of the website comes as one of the steps to implement the national strategy for financial inclusion in Palestine, which was hurled in 2018.

Financial Inclusion

- **The National Financial Inclusion Strategy in its second year**

Two years have passed since the approval of the national strategy for Financial Inclusion in Palestine by the Council of Ministers, which is considered one of the most important achievements to advance the national economy, on both the national level, and at the Arab level, as well, as Palestine is considered one of the first Arab countries that worked to establish the strategy in accordance with international standards and best practices. The implementation of such strategy began in early 2019, and aims to raise the level of financial inclusion in Palestine from 36.4% to 50% by the end of 2025, and to achieve financial stability and economic growth by integrating all segments of society and its sectors into the official financial system and protecting their financial rights.

During 2020, financial inclusion in Palestine was affected due to the Covid-19 pandemic. According to the national financial inclusion strategy of 2018 in Palestine, the percentage of financially covered adults is 36.4%, meaning that 63.6% of individuals suffer from financial exclusion, and it is expected that the rate of exclusion will rise this year due to the decline in the rates of use of financial products and services, due to the Covid-19, especially non-banking financial services, such as insurance and financial leasing, as a result of the weakness and decline in the demand for these services, because of the decrease in the total and individual income of individuals and establishments, which was negatively affected by the pandemic, and in particular small and micro enterprises.

There is also a potential risk that the levels of protection of the rights of users of financial services will be negatively affected, especially borrowers in the event of non-full commitment by some banks and lending institutions in postponing periodic installments without any additional costs to borrowers, which will lead to higher costs of these financial services on consumers, particularly individuals, micro-entrepreneurs and entrepreneurs, whose ability to afford the high costs of such services is often limited.

Number of students who did not pass the course compared to the number of students who passed the course:

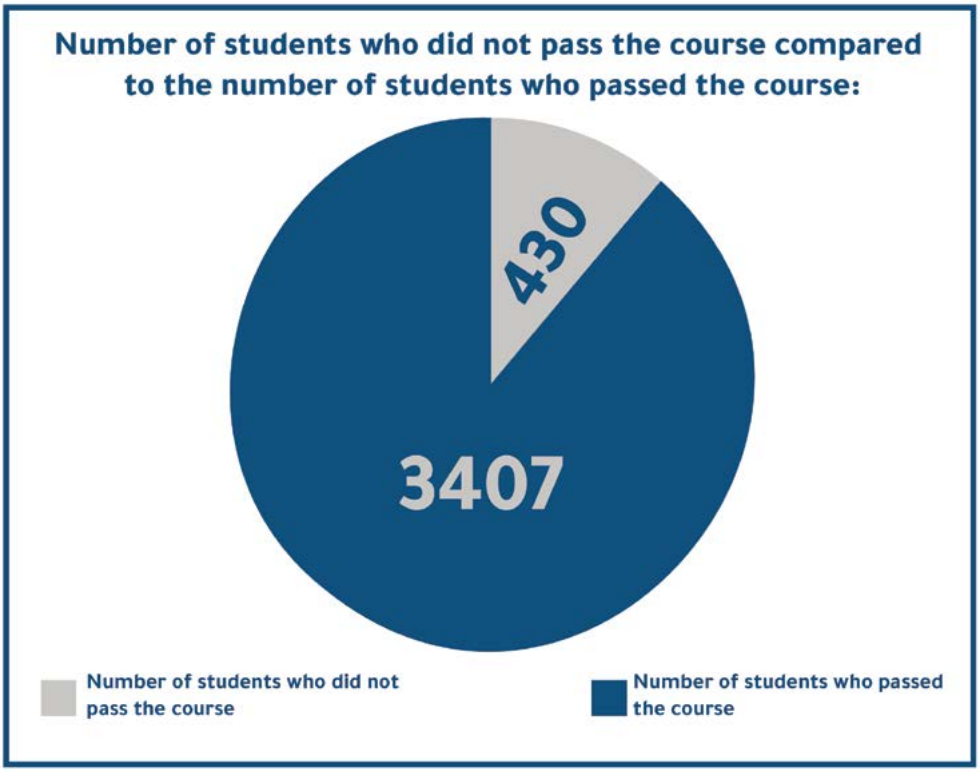

The graph below shows the distribution of students by gender, where the percentage of male students was 34% compared to 66% females:

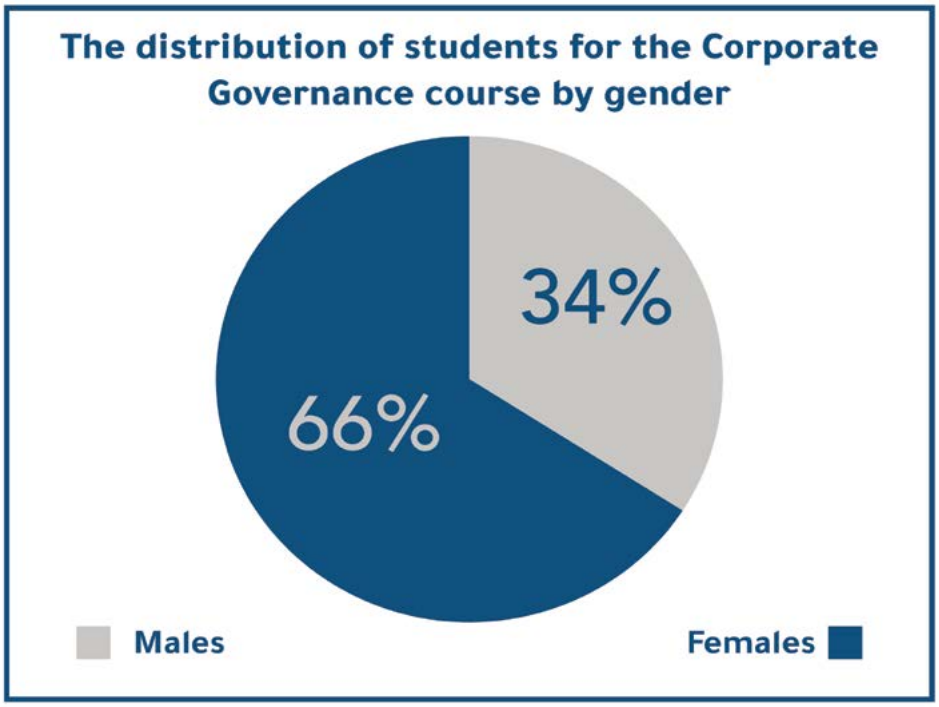

- **Continuing the program of integrating the corporate governance course in Palestinian universities,** during 2020, the PCMA and the International Finance Corporation signed three agreements to renew the integration of the corporate governance course in Palestinian universities, in cooperation with Al-Quds Open University, the Arab American University, and Palestine Technical University-Kadoorie. The new agreements extend for the next three years. In the same context and during the year 2020, the PCMA completed the program to integrate the corporate governance course into the teaching plans of the participating Palestinian universities, and since the launch of the program several years ago until the end of the second semester of the academic year 2019 / 2020, the number of applicants in the course reached 3,837 students from five universities, which are signatories to the agreement to integrate the course of corporate governance. Out of these students, 3,407 male and female students successfully passed the course, with a success rate of 89%, while the percentage of students who did not pass was 11%, corresponding to 430 students. The graph below shows the number of students who passed the course compared to those who did not pass:

- **Developing the Code of Corporate Governance.** During the year 2020, the PCMA worked in cooperation with the International Finance Corporation (IFC), to complete the rebuilding and development of the Corporate Governance Code issued in 2009, based on the requirements of Environmental and Social Governance (ESG). The State of Palestine is one of the first countries in the region to include the requirements of ESG in the Corporate Governance Code, taking into account the Palestinian reality. In this context, an in-depth review of the Code issued in 2009 was carried out, to include developments in the principles and requirements of corporate governance at the international level, in addition to developments in local legislative frameworks, principles of governance and its developments, especially with regard to disclosure and risk management, and the role of the Board of Directors and the Executive Management. In addition to carrying out a comparative study with a group of countries, leading to the development of a new code of corporate governance in Palestine.
- **Signing of a memorandum to renew cooperation with the International Finance Corporation (IFC),** during the third quarter of 2020, the PCMA signed a memorandum to renew cooperation with the International Finance Corporation (IFC) in the field of corporate governance, which comes as a continuation of the strategic partnership between the PCMA and the International Finance Corporation in strengthening corporate governance in Palestine, which has been ongoing for years. Such cooperation was culminated in several distinguished achievements and left a noticeable positive impact on many segments of the society.

- **Completing the development of corporate governance rules for the insurance sector, during the year 2020 and in cooperation with the International Finance Corporation (IFC),** the development of corporate governance instructions for insurance companies licensed by the PCMA was completed, which includes mandatory rules based on the requirements contained in the Insurance Core Principles (ICPs), in addition to a set of optional rules specific to insurance companies.

(Factoring)

Based on its role in regulating, controlling and supervising the activities of non-banking financial institutions, including factoring, and in order to ensure the provision of a new type of financing that will contribute to enhancing liquidity in the Palestinian capital market, and help small and medium-sized enterprises in obtaining appropriate financing for capital financing. Factor, during the year 2020, the PCMA, through a contract with the European Bank for Development and Reconstruction, began providing technical assistance through which, first, a concept paper was submitted to assess the market situation and review laws related to factoring activity in order to recommend the appropriate legislative framework, and then help in implementation of this legislation.

The administration also participated in the online factoring conference, which was organized by the European Bank for Development and Reconstruction, in partnership with (IFC), which included a review of factoring activity, highlighting the experiences of different countries of the world, the development of markets, and the basic legal principles required. It is available to create and stimulate factoring activity, in addition to a presentation of various financial statistics, in comparison with traditional financing activities and financial leasing.

Corporate Governance and Financial Inclusion

Governance

2020 witnessed a set of achievements in the field of corporate governance, most of which focused on the developmental level of sectoral governance, in addition to the continued strategic cooperation with the International Finance Corporation (IFC) in the field of strengthening corporate governance in Palestine. The following is a summary of the most important developments that occurred in 2020 in the field of corporate governance:

Other Financial non-banking Services:

and deliberate matters of common interest, specifically with regard to the real estate appraisal activity, in a manner that serves the real estate sector and the mechanisms regulating and monitoring this sector.

And out of its keenness to have licensed real estate appraisers carry out the appraisal process in accordance with the best international practices, and applying the instructions, the PCMA has monitored the application and commitment of appraisers to the standardized appraisal report template that was developed in 2019, in cooperation with the Association of Banks, to meet the needs of banks, and in a manner that ensures unifying the principles and practices in the real estate market, enhancing the efficiency of licensed real estate appraisers, and giving confidence to the users of this report prepared in accordance with international best practices.

Regarding coordination with the Palestine Monetary Authority, as a main partner, developments relating to calculating the housing price index, which are developed with the help of appraisers licensed by the PCMA, are continuously monitored.

With regard to the PCMA's program in organizing real estate appraisal courses and holding subsequent exams, as one of the criteria for obtaining a license to practice the activity, during 2020, the PCMA did not organize such courses due to the pandemic situation in the country as a result of the spread of the Covid-19, and in compliance with the standards safety and preventive measures relating thereto.

As for the persons involved in the real estate appraisal activity, 2020 witnessed the licensing of four real estate appraisers, bringing the number of licensed real estate appraisers to 58.

Legal and Regulatory Environment

In its endeavor to develop the legislative environment regulating the real estate mortgage financing sector, due to its economic importance, and the development of the volume of real estate financing operations in this market, which suffers from a lack of regulation and taking into consideration the dynamics of this market and the main players therein, the PCMA works on studying and evaluating the Real Estate Mortgage Financing Sector in a comprehensive manner, and finding mechanisms to regulate Real Estate Mortgage Financing operations that take place in the informal market for this sector.
During 2019, the PCMA worked on revising the Instructions for licensing Mortgage Finance Appraisers No. 3 of 2012 once and for all, to ensure their compatibility with developments in the Palestinian reality and market changes.

Major Developments of 2020

The Palestine Mortgage Finance Company and its financing arm, the Palestinian Mortgage Finance Company, are still the only companies operating in the mortgage finance sector, specifically the secondary market (refinancing mortgages), due to the availability of liquidity at banks operating in the Palestinian territories, and low interest rates globally. This has led to the company's products becoming more costly to banks than using their deposits to grant mortgage financing loans, in addition to the expansion of informal activity in the field of real estate financing.

Being a member of the National Sustainable Development Team for the implementation of Goal 11: "Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable" of the Sustainable Development Agenda 2015 - 2030, the PCMA continuous coordination with team members to ensure the achievement of this goal.

With regard to real estate appraisal, and given the importance of this profession in determining the value of real estate guarantees on the basis of which loans are granted, and thus reducing the risks to which lenders are exposed, the PCMA seeks to grant a license to those with experience and competence. It also follows up licensed real estate appraisers through inspection tours to ensure their compliance with the Instructions.

In line with its principle to coordinate and cooperate with all parties related to the housing sector, the PCMA continuously communicates with the Land Authority to discuss

Mortgage Financing Sector

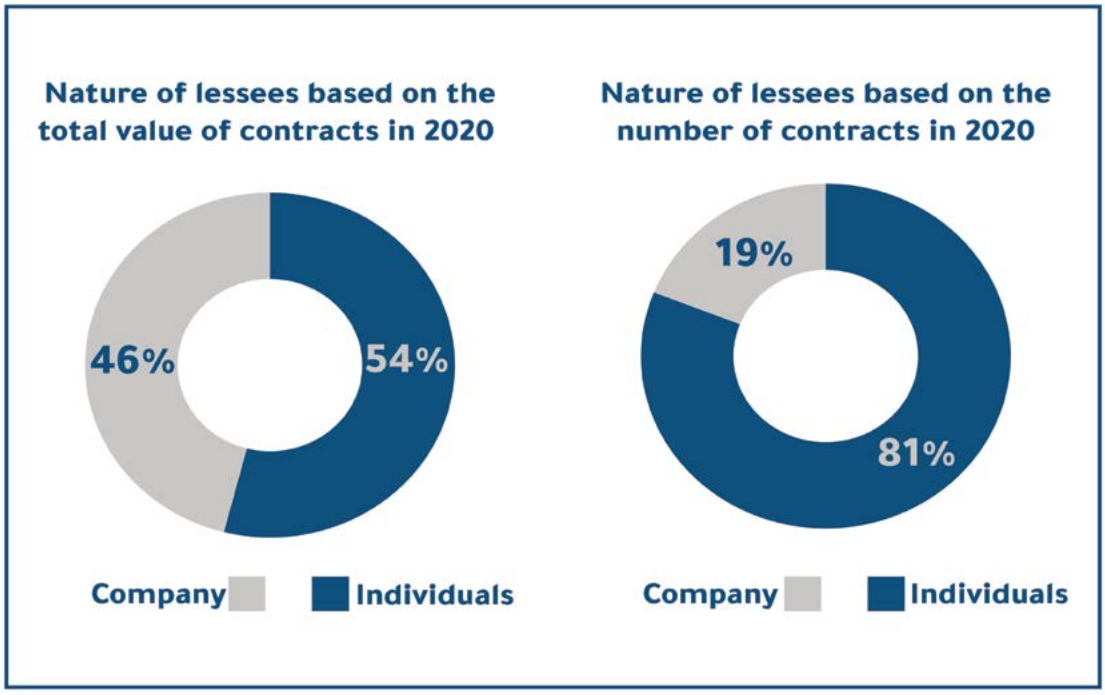

As is clear above, 81% of the number of registered contracts belong to individuals, with a total value of up to 54% of the contracts and 19% of the number of contracts belong to companies, with a value of 46% of the total contracts.

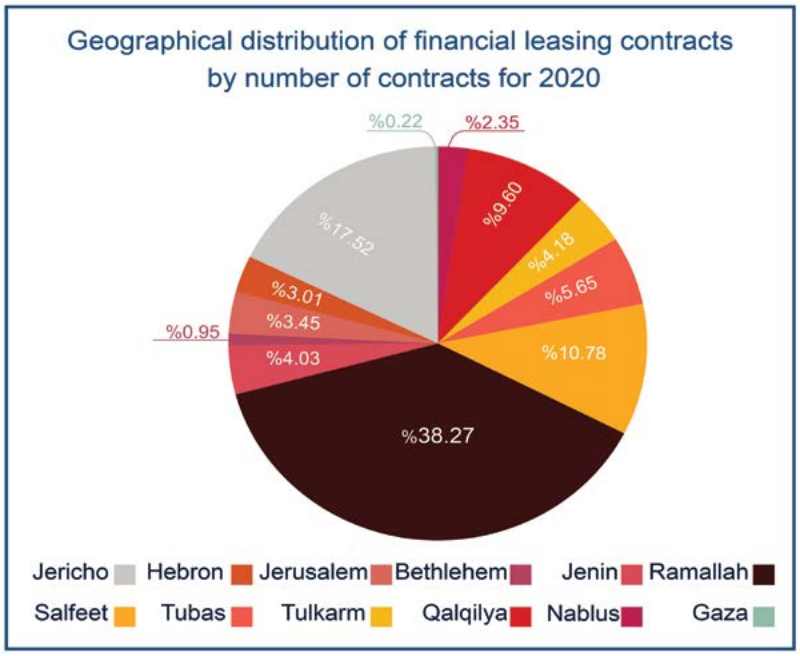

As for the geographical concentration of the total value of contracts, the largest concentration was in Ramallah and Al-Bireh governorate with 48.99%, followed by Hebron governorate with 12.37%, Nablus governorate with 12.05%, and then Jenin governorate with 8.16%, while the rest of the governorates constituted 18.43% of the total value of contracts. The figure below draws the geographical distribution of the total value of financial leasing contracts for 2020:

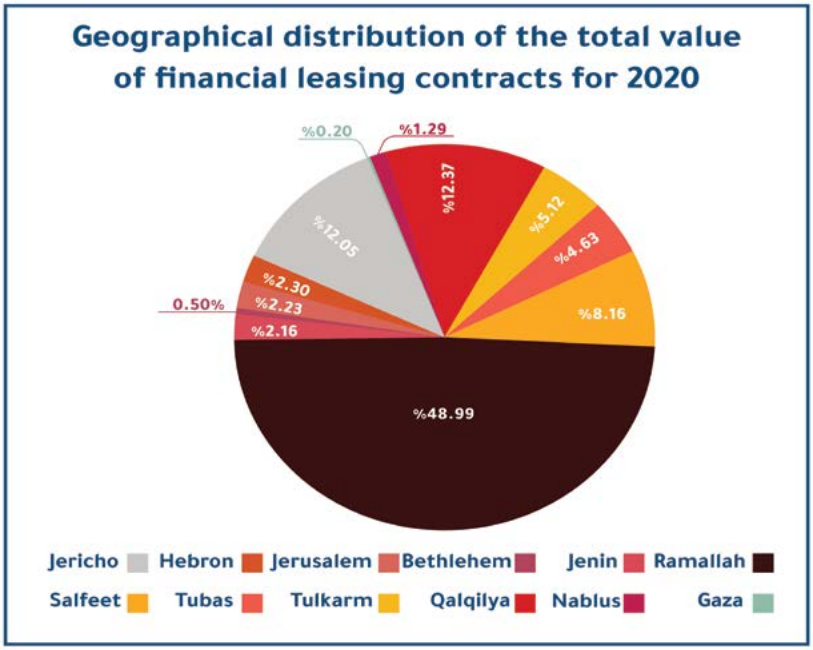

value of the financial leasing contracts registered in 2020 are shown in the following figure:

The share of vehicles in the financial leasing portfolio decreased as well, constituting 69.5% of the total value of contracts, compared to 83.63% in 2019. In contrast, there was an increase in the share of trucks and heavy vehicles in 2020, with a ratio of 22.48% compared to 9.37% in the previous year. This means that when comparing the ratios of the two years, and despite the continued concentration in private vehicles, there is an increase in the trend towards production vehicles versus a decrease in the concentration in the private vehicles. As for the movable properties i.e., equipment, production lines, etc., the value of financial leasing contracts amounted to 8.02%, compared to 7% in the previous year.

As can be realized from the figure below, Ramallah and Al-Bireh governorate ranks first with a rate of 38.27%, due to the concentration of employees and large institutions in the governorate, in addition to a number of industrial and service companies, followed by Nablus governorate with 17.52%, followed by Jenin governorate with 10.78%, then Hebron governorate with 9.60%, and the rest of the governorates together constitute a total of 23.83% of the total number of contracts.

Major Developments of 2020

According to the Register of Financial Leasing Contracts with the PCMA, the value of total investment contracts registered with the PCMA amounted to US$ 68.9 million, with 1,364 contracts as of the end of 2020; When comparing 2020 with 2019 in terms of the total value of contracts, there is a decrease of 24.2%, and a decrease of 32% in the number of contracts. Such decrease is due to the Covid-19 pandemic, and the subsequent closures of all economic sectors, including the financial leasing sector.

The following graph shows the total investment for financial leasing contracts registered in 2019 and 2020, on a monthly basis, so that the reader can notice the impact of the pandemic on corporate activity, as the decline focused in April, the closure month.

Total value of financial leasing contracts in 2019 and 2020, on a monthly basis

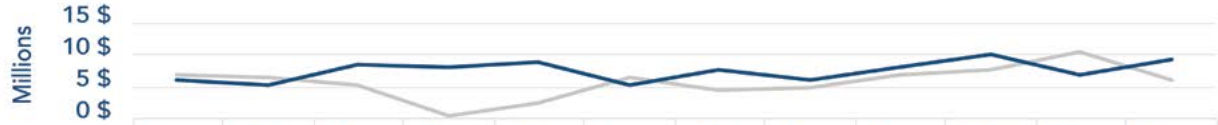

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
2020	7,082	6,450	5,467	306,15	2,502	6,388	4,404	4,854	6,942	7,849	10,611	6,026
2019	6,306	5,120	8,719	8,147	8,914	5,144	7,925	5,936	8,265	10,013	7,101	9,257

2020 2019

As for the number of financial leasing contracts registered in 2019 and 2020, it appears on the following chart on a monthly basis:

The number of financial leasing contracts in 2019 and 2020 on a monthly basis

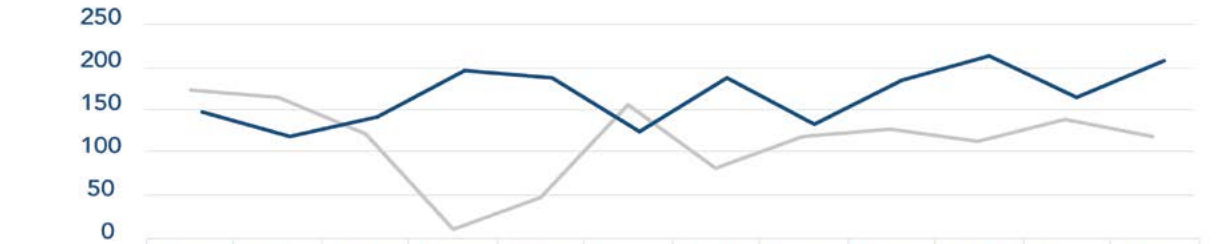

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
2020	173	164	121	10	45	155	82	177	128	113	139	117
2019	147	118	142	195	188	123	188	133	183	212	163	206

2020 2019

Introduction

2020 witnessed a noticeable decline in the activity of financial leasing companies due to the economic repercussions that arose due to Covid-19 and the subsequent many closures and halts in the business cycle and the economic activity in compliance with safety and preventive measures imposed due to this epidemic.

By the end of 2020, the number of financial leasing companies licensed by the Palestine Capital Market PCMA reached 10 companies, with portfolios ranging from commercial and personal vehicles, heavy equipment, production lines, equipment and alternative energy plants. These companies proceed in duly registering the assets that are financially leased with the relevant authorities, which are the traffic departments within the Ministry of Transportion, and the Register of Movable Properties within the Ministry of National Economy. During the year 2020, the license of (3) companies was canceled due to the inability of these companies to rectify their status in compliance with the provisions of Instructions for Licensing and Supervising Financial Leasing Companies number (1) of 2016.

Managing the Covid-19 pandemic crisis and its impact on the Financial Leasing Sector

These repercussions also had negative risks (downside risks) on companies' portfolios, as some of them were exposed to a high degree of defaults, according to the preliminary data made available to us, thus negatively affecting the profits of operating companies, and subsequently determining their ability to grant new financing.

As a result of these circumstances and the negative effects of the pandemic on the operating environment of companies, and in order to ensure stability of the financial leasing sector, the PCMA has issued the appropriate circulars to companies, allowing them to postpone lessees' installments in parallel with coordination with the Palestine Monetary Authority, in order to issue the necessary instructions to banks to postpone loan installments due from companies, ensuring a balance in the cash flows of companies.

Financial Leasing Sector

9. Organizing the work of the Palestinian Road Accident Casualties Compensation Fund:

Taking into account that the Palestinian Road Accident Casualties Compensation Fund is part of the insurance sector system in Palestine, and performs road accident compensation services to those who are not entitled to by virtue of the provisions of the Insurance Law No. (20) of 2005, and based on the provisions of Decree No. (41) for the year 2018 regarding the amendment of Insurance Law No. (20) of 2005 as amended; and in particular Article (2), paragraph (3) thereof, which provides that: "The fund's work is subject to the supervision and control of the PCMA in accordance with instructions issued by the PCMA in this regard." Consequently, the PCMA issued instructions No. (1) of 2020 to monitor and supervise the work of the Palestinian Road Accident Casualties Compensation Fund, for the purpose of completing the system of control and supervision of all components of the insurance sector.

* The figures and ratios for the year 2020 include preliminary data related to an insurance company "will not have a fundamental effect".

6. Amending the mechanism of calculating the financial solvency margin for insurance companies:

In the context of developing the mechanism used in calculating the solvency margin of insurance companies, which is one of the most important financial indicators used in measuring and determining the ability of insurance companies to fulfill their insurance obligations, the PCMA has worked on amending the instructions in place to objectively reflect the ability of the insurance company to fulfill its insurance obligations; rendering the instructions more compatible with the basic insurance principles issued by the International Association of Insurance Supervisors, and in particular addressing the mortgaged and restricted assets of insurance companies. Furthermore, fundamental amendments were made into the mechanism for calculating the financial solvency margin of insurance companies, in a manner relating to the risks. These amendments will be made applicable to the annual financial statements of the insurance companies and submitted to the PCMA as of 2021.

7. Preparation for the application of International Financial Reporting Standards (IFRS 9 & IFRS 17):

As part of the PCMA's endeavor to keep abreast of developments and updates on international standards and practices, including the International Financial Reporting Standards (IFRS) issued by the International Accounting Standards Board (IASB), the PCMA

issued circulars to insurance companies regarding the application of International Financial Reporting Standard No. 9 (IFRS9), and International Financial Reporting Standard No. 17 (IFRS17). Such circulars aimed primarily at preparing companies for an effective, smooth and standardized application of international standards, as 2023 will be the final date of the grace period to comply.

8. Development of standard actuarial models for insurance companies:

Standard actuarial models have been developed, and actuarial experts for insurance companies have been obligated to use them when preparing actuarial reports. The models aim to clarify the actuarial assumptions and methodologies used in preparing the actuarial report on the insurance companies' business, and to increase the level of disclosure of data, information and actuarial methods that were relied upon in preparing the reports.

* The figures and ratios for the year 2020 include preliminary data related to an insurance company "will not have a fundamental effect".

for motorcycle insurance, a new insurance tariff was approved to insure this category of vehicles, following the ratification of the Council of Ministers of a draft regulation amendment regarding setting the price level, or the special tariff of vehicle insurance, and workers' insurance provided by the PCMA, and the issuance of Decision No. (2) of 2020 in February 2020, which became effective in March 2020, where the said amendment addressed the problems that were facing motorcycle owners, by setting a minimum and a maximum premiums for motorcycle insurance.

3. **Developing the statistical database of the insurance sector:**

   In its endeavor to developing a database for the insurance sector, and to access a database that includes important and necessary insurance indicators for researchers and those interested specifically in the field of gender and geographical distribution, the PCMA has developed a statistical database for the insurance sector, by including many indicators to meet the requirements of financial inclusion in Palestine, besides displaying the insurance sector's financial and operational data, which are published on a quarterly basis on the website of the PCMA.

4. **Addressing the crisis of the public transport sector resulting from the Covid-19 pandemic:**

   The PCMA has dealt positively with the demands of the public transportation sector regarding insurance premiums for public transport vehicles during the closure period and preventing the movement between cities, based on government measures to contain the outbreak of the Covid-19 pandemic, by submitting a recommendation from the PCMA's Board of Directors to the Council of Ministers to grant a discount to vehicle insurance premiums of taxis and public transport buses by 15%, which will benefit approximately 12,000 vehicles.

5. **Amending the mechanism for calculating the value of insurance companies' deposits tied to the order of the PCMA:**

   In the context of keeping pace with the best international practices in facing the risks of the insurance industry in Palestine, and in the context of strengthening means to protect the rights of insurance policyholders and beneficiaries of insurance services, and to enhance public confidence in the insurance services provided, and to ensure that insurance companies fulfill their insurance obligations, the mechanism for determining the value of deposits tied to the PCMA's order has been amended, and linked to the size of the annual insurance portfolio, in contrast to being set at a fixed amount.

* The figures and ratios for the year 2020 include preliminary data related to an insurance company "will not have a fundamental effect".

The table below shows some insurance indicators for the insurance sector as of: -

Description	31/12/2020
Retention to Net Written Premiums Ratio	89.0%
Return on Owners Equity	12.9%
Investment to Total Assets Ratio	38.8%
Investment to Technical Reserves Ratio	81.2%
Claims Ratio	64.3%
Expense Ratio	28.6%
Combined Ratio	92.9%
Insurance Penetration Ratio	1.8%
Insurance Density (US Dollar)	58.72

Major developments of 2020:

Despite the early and strict precautionary measures taken by the PCMA at the beginning of 2020, to confront the Covid-19 pandemic and preserve the safety of its employees, the PCMA was able to ensure the continuation of operational and vital functions without recording any interruption, in addition to continuing to implement the strategic objectives of the PCMA, especially in the insurance sector, which witnessed a number of developments, including:

1. **Launching the Professional Certification Program for the Insurance Sector and its Competency Framework:**

   The professional certification program linked to the competency framework for the insurance sector was launched at the beginning of 2020, with cooperation of each of the Bahrain Institute of Banking and Finance (BIBF), the Chartered Insurance Institute (CII), and the Life Office Management Association (LOMA).

2. **Adoption of a new tariff for motorcycle insurance premiums:**

   In continuation to the PCMA's efforts carried out in 2019 in preparing a special actuarial study to determine an appropriate insurance premium

* The figures and ratios for the year 2020 include preliminary data related to an insurance company "will not have a fundamental effect".

The table below shows the consolidated operational and financial data from01/ 01 /2020 to 31 / 12 /2020 Currency: US$

	Description	31/12/2020
General Information	Number of Companies	10
	Number of Branches	176
	Number of Employees	1,493
	Number of Agents and Producers	276
	Number of Inurance Intermediaries	16
	Number of Reinsurance Intermediaries	1
Insurance Sector Results	Motor Insurance Premiums	208,203,153
	Workers Insurance Premiums	24,105,476
	Health iInsurance Premiums	32,103,237
	Civil liability Insurance Premiums	4,238,377
	Non-life Insurance Premiums	4,873,296
	Fire Insurance Premiums	15,753,554
	Marine Insurance Premiums	1,542,319
	Engineering Insurance Premiums	6,061,942
	Life Insurance Premiums	6,362,749
	Total Insurance Premiums	303,244,103
	Total Paid-up Claims	179,630,303
Summary of assets and liabilities for insurance sector	Total Current Assets	439,045,400
	Total Investments	266,330,030
	Accounts Receivable, Total	113,388,046
	Accounts Receivable, Net	91,484,701
	Total Assets	685,585,125
	Total Insurance Policies Assets	69,541,706
	Total Insurance Policies Liabilities	327,879,767
	Paid-up Capital	98,460,000
	Statutory Reserve	20,288,158
	Optional Reserve	11,845,117
	Cumulative Change in Assets fair Value	15,579,865
	Retained Earnings (Losses)	53,480,159
	Total Shareholder's Equity	209,767,829

* The figures and ratios for the year 2020 include preliminary data related to an insurance company "will not have a fundamental effect".

to 69,917 returned cheques by the end of 2020. The value of these cheques amounted to US$ (37.9) million in 2019, and increased to reach US$ (61.9) million by the end of 2020. In addition, extending the validity period of insurance for vehicles during the pandemic, considering it valid automatically, resulted in increasing the total receivables by 11% from US$ 98.4 million in 2019 to US$ 109 million in 2020, raising the doubtful receivables for 2020 by 10% over the 2019 ones.

Despite the unprecedented exceptional circumstances and the closure of economic activities for long and repeated periods during 2020, insurance premiums maintained the same level, reaching US$ 303.2 million for 2020 compared to US$ 302.5 million in 2019. However, there was a slight decrease by 1.66 % of the total compensation paid to beneficiaries of insurance coverages from US$ 182.7 million to US$ 179.6 million in 2020.

The insurance companies achieved net profits of US$ 18,6 million during the year 2020, compared to US$ 16.9 million in 2019, with an increase of 10.15%, mainly due to the decrease in the number of during 2020 as a result of the precautionary measures undertaken by the government, limiting the movement on the roads in addition to the reduction in the number of working days.

The PCMA has had an active role in stabilizing the insurance sector during the pandemic, through a set of measures it has taken aiming to mitigate the negative effects on the sector, on the one hand, and on the other hand ensuring that insurance companies continue to provide their insurance services, fulfil their legal obligations, pay compensation to those entitled to, and encourage them to direct their social responsibility allocations towards supporting the government's efforts, including adopting precautionary measures to preserve the health and safety of workers in the sector.

Introduction

The insurance sector is considered one of the most important economic sectors, and instrumental element in the economic stability along with the banking sector and the judicial sector, as it manages the risks of the national economy, by protecting national savings and the lives and properties of individuals and institutions, and actively contributes to economic development. During the past years, the insurance sector in Palestine witnessed a significant development, not only in terms of doubling the size of the insurance portfolio, but also, in terms of the level, nature and quality of insurance services provided to the public.

The Palestine Capital Market Authority regulates and supervises the insurance sector in Palestine in accordance with the Insurance Law No. (20) of 2005 and the secondary legislations issued by virtue thereof. The PCMA has given the insurance sector special importance to ensure the achievement of the economic and social objectives desired from the insurance activity, and to ensure that insurance companies continue to fulfil their insurance obligations and protect the rights of insurance policyholders and the beneficiaries therefrom, through continuous follow-up, ensuring the soundness and solvency of the financial positions of insurance companies, and circumventing against risks that such companies may be exposed to, in accordance with best international practices and principles specified by the International Association of Insurance Supervisors (IAIS) , in addition to adopting a risk-based supervision and control (RBS) approach.

Managing the Covid-19 pandemic crisis and its impact on the Insurance Sector:

The State of Palestine was not far from the repercussions of the Covid-19 pandemic that whipped the world, as the impact of the pandemic extended to various economic sectors, including the insurance sector. The most prominent of these effects was the decline in the ability of individuals and institutions to pay insurance premiums, which was negatively reflected on the level of cash flows and cash liquidity of insurance companies, in parallel with the increase in returned cheques, which increased by (85%) from 37,839 returned cheques during 2019

Insurance Sector

Business results of listed companies for 2020

Banks and Financial Services	Arab Islamic Bank	AIB	US Dollar	8,014,336
	Bank of Palestine	BOP	US Dollar	22,412,148
	Palestine Islamic Bank	ISBK	US Dollar	11,169,723
	Palestine Investment Bank	PIBC	US Dollar	3,675,302
	Al Quds Bank	QUDS	US Dollar	10,899,944
	The National Bank	TNB	US Dollar	(713,437)
	Palestine Securities Exchange	PSE	US Dollar	282,996
Industry	Arab Paint Products	APC	Dinars	863,305
	Palestine Poultry	AZIZA	Dinars	4,572,586
	Birzeit Pharmaceuticals	BPC	US Dollar	7,375,483
	Al Shark Electrode	ELECTRODE	Dinars	(23,978)
	Jerusalem Cigarette	JCC	Dinars	2,098,795
	Jerusalem Pharmaceuticals	JPH	US Dollar	3,667,829
	Palestine Plastic Industries	LADAEN	Dinars	(13,589)
	National Aluminium and Profile	NAPCO	Dinars	7,455
	The National Cartoon Industry	NCI	US Dollar	804,308
	The Vegetables Oil Industries	VOIC	Dinars	6,203,171
	Dar Al-Shifa'a for the Manufacturing of Pharmaceuticals	PHARMACARE	US Dollar	
	Golden Wheat Mills	GMC	Dinars	65,069
	Beit Jala Pharmaceutical Co.	BJP	Dinars	745,327
Insurance	Ahliea Insurance Group	AIG	US Dollar	
	Global United Insurance	GUI	US Dollar	2,332,165
	Al Mashriq Insurance	MIC	US Dollar	1,252,471
	National Insurance	NIC	US Dollar	7,809,052
	Palestine Insurance	PICO	US Dollar	1,189,750
	Al-Takaful Palestinian Insurance	TIC	US Dollar	2,218,526
	Trust International Insurance Company	TRUST	US Dollar	1,931,434
Investment	Al-Aqariya Trading Investment	AQARIYA	US Dollar	962,640
	Arab Investors	ARAB	Dinars	435,687
	Jerusalem Real Estate Investment	JREI	US Dollar	(39,719)
	Palestine Development & Investments	PADICO	US Dollar	4,765,000
	Palestine Investment & Development	PID	Dinars	(832,126)
	Palatine Industrial Investment	PIIC	Dinars	5,469,964
	Palestine Real Estate Investment	PRICO	Dinars	(4,947,269)
	Sanad construction resources	SANAD	US Dollar	(9,676,687)
	Union construction and Investment	UCI	US Dollar	1,203,225
	Arab Palestinian Investment Company (APIC)	APIC	US Dollar	24,642,723
Services	Al-Wataniah Towers	ABRAJ	US Dollar	1,277,524
	The Arab Hotels	AHC	Dinars	(2,992,560)
	Nablus Surgical Center	NSC	Dinars	417,030
	PALAQAR For Real Estate Dev. & Management	PALAQAR	Dinars	377
	Palestine Telecommunications	PALTEL	Dinars	43,038,000
	Palestine Electric	PEC	US Dollar	11,329,690
	The Ramallah Summer Resorts	RSR	Dinars	263,307
	Palestinian Distribution & Logistics	WASSEL	US Dollar	170,833
	WATANIYA Palestine Mobile Telecommunications	OOREDOO	US Dollar	7,541,215

* There are three companies that did not disclose the annual report until the date of preparing this report 4 / 07 / 2021, where a decision was published banning insiders from dealing in securities until disclosure.

The following table shows the extend of commitment of listed companies in disclosing periodic reports during 2020:

Periodic reports	Deadline for the disclosure of periodic reports	Listed Companies	Complying Companies	Compliance Rate
Preliminary Financial Statements for 2019	16/2/2020	48	43	89%
Annual Reports for 2019	30/4/2020	48	40	83%
Financial statements for the first quarter 2020	17/5/2020	48	42	87%
Semi-annual reports for 2020	31/8/2020	48	42	87%
Financial Statements for the third quarter 2020	1/11/2020	46	41	89%

6. Complaints:

The PCMA endeavors to protect the rights of the stakeholders in the Palestine Stock Exchange. During 2020, a number of supervisory notes and customer complaints were dealt with, as a result of which the PCMA took legal requisites against violators.

7. Financial results of companies listed on the Palestine Exchange

At the end of 2020, there was a change in the number of companies listed on the Palestine Exchange, which amounted to (46) companies, as two companies were delisted during the year 2020.

The following table shows the financial results of the companies during the year 2020, based on the audited financial statements and the annual report submitted by the companies to the PCMA:

Company	Bonds	Currency
Arab Palestinian Investment	1,400	Euro
Arab Palestinian Investment	5,800	US Dollar

4. Inspection:

In the field, the inspection team acts as the PCMA's watchful eyes over the entities and parties licensed by the PCMA. As a result of the state of emergency, one round of field inspection was carried out on member financial companies, and the other round was made through an office inspection plan, within the emergency plan, whereby the inspection is carried out in accordance with the risk-based methodology relating to the enforcement of the provisions of Securities Law No. (12) of 2004. In addition, during the inspection process, a special part is allotted specifically to examine the compliance of the securities and stock exchange companies with the provisions of Law No. (20) of 2015 and the legislation, circulars and decisions issued by virtue thereof, relating to combating the crimes of money laundering and terrorist financing.

5. Disclosure and Governance:

Accurate disclosure, providing information to the public and stakeholders in securities, and striving towards obligating the listed companies with the requirements of governance are considered among the main objectives of the PCMA, in order to achieve the principles of integrity, price efficiency and justice for stakeholders in the Palestine Exchange. The General Administration of Securities monitors the compliance of the companies issuing securities with the provisions of the Securities Law No. (12) of 2004, the disclosure instructions and regulation issued by the PCMA and the Stock Exchange, and takes the necessary measures against violators.

3. Issuance and Financial Analysis:

- The financial analysis of all listed public shareholding companies is carried out annually in a detailed and cumulative manner according to the sector to which these companies belong.

- The PCMA agreed to increase the capital of eight public shareholding companies by distributing free shares, secondary subscription and private subscription, through the capitalization of voluntary reserves and/or retained earnings, and/or a strategic partner, as follows:

Company	Number of shares
Iben Sina Specialized Hospital	22,000,000
Bank of Palestine	4,000,000
Arab Islamic Bank	3,550,000
Al Quds Bank	3,000,000
Palestine Islamic Bank	3,000,000
Arab Palestinian Investment Company	6,000,000
Tamkeen Palestinian Insurance	4,000,000

The PCMA also agreed to increase the capital of one company through private subscription, as follows:

Company	Shares
The National Bank	13,000,000

The PCMA also approved the issuance of bonds to Arab Palestinian Investment Company APIC worth $74 million, as follows:

Major Developments and the Scope of Work of the Securities Directorate

Major Developments of 2020

Despite that the year 2020 was exceptional in all respects, the securities directorate continued to developing its legal environment by updating the solvency instructions for the listed companies, as well as amending some of the disclosure instructions.

The Securities Directorate, in addition to its contribution to the environmental, legislative and technical development of the securities sector on the one hand, and through its central departments on the other hand, does the following:

1. Monitoring of Trading:

– Carry out complete monitoring on trading through the Market Operations Monitoring Department, in conjunction with the decision of the Palestine Exchange to terminate the electronic system for monitoring of trading (SMARTS) and to rely on technical alternatives that were self-developed by the PCMA, which operate within the same regulatory standards and thresholds of the system (SMARTS).

– Monitoring the market to ensure competition and transparency in the provision of financial brokerage services, and taking the necessary measures to reduce market manipulation and fraud.

2. Licensing:

Every year, a licensing committee is formed by 3 members of the employees working in the securities sector, whereby licensing and renewal of securities business and activities to the following entities:

A. Licensing of eight member securities companies to conduct financial brokerage business for its own account and for the account of others and to manage issuances.
B. Licensing of 29 accredited brokers and six financial advisors.
C. Licensing of five banks to act as custodians.
D. Licensing a legal entity to practice the activity of an investment advisor.

Introduction

The reader of the results of the companies' businesses and the follower of the market's activity in the past year 2020, realizes that with the declaration of a state of emergency during the month of March, market stakeholders began to fear that the outbreak of the Covid-19 virus would turn into a global pandemic, which led to a sharp drop in the prices of the Palestinian securities from unprecedented levels at that time compared to previous years, as it coincided with global changes in regional markets, and a record drop in oil prices due to weak global demand, which increased the weak appetite for investment risks, and the reluctance of securities stakeholders from the market, looking for another safe haven for their investments.

Managing the Covid-19 pandemic crisis and its impact on the securities sector

The stock exchange indices declined significantly in terms of market capitalization and trading volumes during the pandemic period. Al-Quds Index declined 54 points in 2020, with a decline rate of about 10%. The number of traded shares decreased by 39% and the value of trading decreased by 31%. In terms of market capitalization, it has decreased by 8% since the beginning of the year.

The fact that many listed companies postponed the distribution of cash dividends or reduced the distribution ratio this year had negatively affected the trading data, and gave a negative feeling among the stakeholders in their dealings in the stock exchange.

As to the sectors constituting the total of listed companies, we see that the banking and financial services sector was one of the most affected sectors, as it decreased by nearly 39% compared to the year 2019, followed by a decline in the services sector by 27% and a decline of 16% in the investment sector. As for the industry sector, it decreased by 5%. On the other hand, the insurance sector inculding Listed and non listed Companies singled out an increase of 10.15% over the profits it achieved in 2019.

Securities Sector

PCMA's strategy:

The Board of Directors of the Palestinian Capital Market Authority approved the PCMA's five-year strategy (2021 - 2025). The strategy contributes to achieving three main objectives, namely expanding the scope of the formal financial sector on the account of the informal financial sector, by providing a supervisory and regulatory environment for the introduction of new non-banking financial services and products; contributing to economic development by providing additional options of non-bank financing means for small, medium and micro enterprises and entrepreneurs; And the utilization of financial technology in various sectors subject to the supervision of the PCMA.

The main programs and projects of the PCMA's strategy are summarized as follows:

1. Enhancing the use of financial technology in the non-banking financial sector and providing the suitable environment therefor.
2. Promoting Islamic Sharia-compliant financing services and tools.
3. Sustainability of the financial sectors under the supervision of the PCMA and enhancing its stability.

PCMA

Contents

PCMA 8

PCMA Strategy 9

Securities Sector 10

Introduction 11

Managing the Covid-19 pandemic crisis and its impact on the Securities Sector 11

Major Developments of 2020 12

Insurance Sector 17

Introduction 18

Managing the Covid-19 pandemic crisis and its impact on the Insurance Sector 18

Major Developments of 2020 21

Financial Leasing Sector 25

Introduction 26

Managing the Covid-19 pandemic crisis and its impact on the Financial Leasing Sector 26

Major Developments of 2020 27

Mortgage Financing Sector 31

Legal and Regulatory Environment 32

Major Developments of 2020 32

Other Financial non-banking Services 34

Factoring 35

Corporate Governance and Financial Inclusion

Vision

"An effective regulatory authority aiming to develop a sound capital market in Palestine and protect the interests of stakeholders."

Mission

"Regulating, supervising and monitoring the performance of securities, insurance, financial leasing and mortgage finance sectors in Palestine and developing same to achieve transparency, fairness and integrity principles, in accordance with international best practices."

Strategic Goals

- Strengthening the insurance sector through restructuring and organizing it in a manner that contributes to the sector's stabilization and growth.
- Stimulating and enhancing the securities sector and raising society awareness regarding the importance of investment in the securities sector.
- Creating the suitable environment for the work and growth of the mortgage finance sector.
- Developing the services provided by the financial leasing sector and increasing its contribution to the economy.
- Developing internal organizational structures that contribute to achieving the goals of the PCMA.

Board of Directors

Dr. Nabeel Kassis
Chairman

Mr. Mohammad Manasrah
Palestine Monetary Authority

Mr. Mahmoud Nofal
Ministry of Finance

Mr. Tareq Al Masri
Vice-Chairman
Ministry of National Economy

Dr. Abd El Fattah Abu Shokr
Private Sector

Mr. Mohammad Abu Ramadan
Private Sector

Mr. Jamal Hurani
Banking Sector

Board of Directors had to take decisions relating to maintaining public safety and sustainability in the sectors supervised by the PCMA, and protecting the rights of stakeholders, or recommending certain decisions to the Council of Ministers, as the case may be, especially in the insurance and securities sectors. This was done in a timely manner, and the work was organized in the various sectors without any noticeable problems, and in a comfortable manner without a negative impact on the requirements of maintaining public health. It is worth noting that the negative impact of the pandemic on the economy as a whole did not affect significantly the financial position of the PCMA, and therefore the PCMA was able to fulfil its obligations as usual. By the end of 2020, the work program associated with the five-year strategic plan 2016 -2020 will end. The Board evaluated the implementation of this plan, expressed its satisfaction with the achievement in general, and have noticed that the obstacles that led to the failure to achieve some of the plan's items were mostly of a legal nature falling outside the powers of the PCMA. In this context, some laws and regulations or amendments relating thereto, such as the insurance law, still require more effort by the competent entities, including the PCMA, and we will work to make these laws and regulations within the program of the first year in the next five-year strategic plan. The efforts exerted by the PCMA continued within its plan to establish a headquarters designed according to its needs, but the prevailing circumstances, due to the pandemic, prevented organizing a ceremony for laying the cornerstone for the building, as planned. Nevertheless, significant progress has been achieved in terms of obtaining the necessary licenses and permissions from the competent governmental authorities. It is our hope that next year, 2021, will witness achievements on the ground, noting that the PCMA had placed a fence surrounding the plot of land and has purchased forest trees to be planted in parts thereof, according to the general design scheme of the building and surrounding areas. In this statement, I wish not to miss thanking the members of the Board of Directors of the PCMA for their efforts in running its work, and for providing the Executive Management, through the Board's decisions and deliberations, with advice and directions that helped the Executive Management in carrying out its duties towards achieving the PCMA's objectives. I would also like to thank, in my name and on behalf of the PCMA's Board of Directors, all the employees of the PCMA, particularly the Executive Management, for their efforts towards developing the work and improving performance thereof.

Nabeel Kassis
Chairman of the Board

ForeWord By the Chairman

2020 was very different from previous years in terms of the work of the Board of Directors of the PCMA, where the (Covid-19)pandemic that ravaged the world-including State of Palestine- forced the Board of Directors to resort to virtual meetings as a means of communication. Yet despite this, the Board has managed to hold its meetings regularly, dealt with all items on its agenda successfully and efficiently and made the appropriate decisions, which the executive management duly followed up on. It is worth mentioning that the executive management was proactive in tightening public safety measures at the PCMA's headquarters and in regulating the work to ensure its continuity, and for that it deserves praise and appreciation. We are all aware that the pandemic is not over yet, and that vigilance and ultimate caution must be observed for the next period. No one can predict how long this will last, yet no one expects that next year's working mode will not be affected by the conditions imposed for preserving public health. Whereas we have already accumulated considerable experience in dealing with this situation in the coming days and months, we must be cognizant of the importance of continuing to exercise caution and care, and take measures to prevent exposure to (Covid-19). Then hopefully, God willing, we will get to safety before too long, and thereafter we will return to our normal working conditions, having acquired some good habits, whether those relating to consumption, or that may help in preventing outbreaks of diseases. On another and related level, (Covid-19)pandemic had a consequent negative impact on the sectors supervised by the PCMA, whereby the cash flows for financial leasing and insurance companies have decreased significantly, as a result of the inability of many beneficiaries and insured to meet their monthly obligations and insurance premiums. In addition to this, there was a sharp decline in trading activities in the Palestine Exchange as a result of the negative impact of the(Covid-19)pandemic on the Palestinian economy. In line with the directions of the government and the state of emergency regarding which His Excellency the President issued decrees, the

His Excellency President Mahmoud Abbas

President of the State of Palestine

Annual Report

2020

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
Palestine Capital Market Authority

Annual Report